الأمم المتحدة A/51/PV.42

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٤٢
الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/51/307)

مشروع القرار (A/51/L.9)

التعديلات (A/51/L.10 و A/51/L.11 و A/51/L/12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول أود أن أقترح، إن لم يكن ثمة اعتراض، أن تقفل قائمة المتكلمين لمناقشة هذا البند الساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانس بليكس لتقديم تقرير الوكالة لسنة ١٩٩٥.

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بمناسبة تقديم التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة ١٩٩٥ أن أخاطب الجمعية العامة وأقدم لها بيانا مستكملا بالأنشطة والاهتمامات التي تشغل بال الوكالة.

فقبل مائة عام اكتشف الاستاذ الفرنسي هنري بيكيريل النشاط الاشعاعي. وبعد ذلك بنحو ٥٠ عاما، في نهاية الحرب العالمية الثانية، ألقيت قنبلتان نوويتان على اليابان، مثبتتين القوة التدميرية للطاقة النووية. وبعدها بعشرة أعوام أصبحت الامكانات السلمية للطاقة النووية في مقدمة اهتمامات المؤتمر الدولي الأول لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، في جنيف. وقد رفع قدر كبير من السرية التي كانت تحيط بالعلوم النووية إبان الحرب وبعدها، مما أدى إلى انتشار موجة تفاؤل حول المزايا المحتملة لشتى استخدامات الطاقة النووية.

ومنذ ذلك الحين راقب عالم متوجس الذرة العدوانية أثناء إجراء حوالي ٢ ٠٠٠ تجربة على الأسلحة النووية وسباق على التسلح النووية. وفي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86631

9686631

الفترة نفسها حدث تطور وانتشار سريعان للاستخدامات المفيدة للطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء، ومكافحة السرطان والمساعدة في تشخيص الأمراض، وتحسين انتاج الغذاء وقياس التلوث وخفضه - وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وطيلة هذه الفترة، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخدمة الدول الأعضاء عن طريق المساعدة في تجميع بيانات تتصل بالطاقة النووية، وفي نشر المعرفة والدراية الفنية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي وضع خطة مشتركة للحماية من الاشعاع ومعايير الأمان الأخرى، وفي التحقق من أن المواد النووية الخاضعة للضمانات الدولية لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية. وبمرور الوقت توسع عمل الوكالة وتغير تغيرا كبيرا. إن المشاركة الحكومية في تعزيز العلوم النووية أفسحت المجال بعض الشيء أمام التأكيد على العمل التنظيمي في مجال الاستخدام الآمن للمنشآت النووية والتخلص من النفايات النووية بطريقة آمنة. وحدث أيضا تغير مماثل في التأكيد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين أن بعض أحكام النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن امتلاك المنشآت النووية وتشغيلها - مثلا، تخزين البلوتونيوم - قد تكون مفرطة في الطموح وغير مستخدمة الآن، فإن قاعدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الأطراف بإخضاع جميع أنشطتها النووية الحالية وفي المستقبل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أدت إلى نشاط كبير ذي الأهمية المتزايدة في مجال التحقق. فتطوير التعاون المستند إلى كل من النظام الأساسي للوكالة الدولية والذي تقتضيه معاهدة عدم الانتشار النووي قد أصبح بصورة مماثلة نشاطا كبيرا. ومع ذلك، فإن التمويل الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي كان فيما مضى مصدرا كبيرا لتمويل التعاون التقني للوكالة الدولية أصبح الآن مصدرا ثانويا. وعلاوة على ذلك، فإن توجيه البرامج قد انتقل بعض الشيء من التكنولوجيا والعلوم النووية الأساسية إلى مشاريع ذات أثر أكبر مباشرة في التنمية المستدامة: أي زيادة انتاج الغذاء، وتحديد مصادر المياه، والقضاء على الحشرات المؤذية وإيجاد نباتات مبدلة التكوين وما إلى ذلك.

فمع تغير العالم وتغير المشاكل التي تواجهها الحكومات، فإن المنظمات الحكومية الدولية، وهي أداوتها المشتركة، يجب أن تتغير أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها تؤثر في جداول أعمال الحكومات وهذا ينعكس أيضا في جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويكفي أن نأتي على ذكر أسماء "ثري مايل آيلند" وتشيرنوبل، والعراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسميبالاتنسك وميوروروا، للتدليل على المشاركة المتزايدة للوكالة الدولية في مجالات الأمان النووي، والتحقق من تنفيذ وتقييم الحالة الاشعاعية في مواقع التجارب على الأسلحة النووية.

ويحدث التغيير أيضا في الطرق والتقنيات التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاضطلاع بوظائفها. فالمعلومات التي جمعتها الوكالة من الدول الأعضاء - ما يتصل، مثلا بتشغيل المنشآت النووية تجري معالجتها الكترونيا الآن وتكون متوفرة غالبا في الحال ليس فقط للحكومات الأعضاء ولكن لجميع الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، يشكل نظام المعلومات النووي الدولي، مسردا دوليا حقا للمواد المنشورة في الميدان النووي. وهو متوافر في الحال. ويمكنني أن أذكر أيضا أنه على الرغم من أن اجتماعات مجلس محافظي الوكالة مغلقة وسجلاتها مقيدة النشر، فإن جميع وثائق مجلس محافظي الوكالة التي مضى عليها عامان تصبح، بموجب قرار اتخذ مؤخرا، غير سرية وستكون متاحة للجميع في الحال. وبالاضافة إلى ذلك، فإن صفحة معلومات على شبكة (الانترنت) تقدم الآن معلومات غزيرة عن الوكالة وعملها الحالي. ففي مجال الضمانات، تجعل الرقابة على المواد النووية أكثر فعالية وكفاءة باستخدام الرصد عن بعد والبث التلقائي للبيانات. وهناك ابتكار آخر وهو إقامة خط مباشر بين الأمين العام للأمم المتحدة وبيني لضمان الاتصال السريع في حال اندلاع أزمة ما. وأشارت الوكالة أيضا إلى استعدادها لإقامة اتصال متلفز بمجلس الأمن لتمكين المجلس من الاطلاع في أي وقت ودون تأخير. ولم تبرز لحد الآن أية حاجة إلى القيام بذلك، إلا أن عقد جلسات الاحاطة الاعلامية غير الرسمية للمجلس آخذ في التطور، مما يضمن بالتالي قيام ارتباط وثيق بين

ذراع التفتيش النووي لمنظومة الأمم المتحدة وجهاز الانفاذ.

ومن الممكن أن يكون التغير والتكيف المتواصلين قد أصبحا أكثر سهولة داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب ممارسة الوكالة لتدوير معظم الموظفين المهنيين. إن للموظفين بعقود طويلة الأجل أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار والخبرة والذاكرة المؤسسية، غير أنه بالنسبة للمرونة في البرمجة، والابتكار والوعي بالمشاكل الحالية في الميدان وحلولها المحتملة، فقد اتضح أن التدفق المستمر للموظفين المهنيين مفيد في حالة الوكالة الدولية.

وليس هناك نقص في التحديات في المجال النووي، وتريد الحكومات الأعضاء أن تستجيب المنظمة للعديد من هذه التحديات. والمشكلة هي أن سياسة النمو الصفري الفعلي، يضاف إليها صعوبة التخلي عن البرامج الأساسية القائمة وتوفير الموارد الكافية من خلال الاقتصادات، تحد مما يمكن التصدي له. فالعديد من المهام الجديدة - مثلا، تدابير مواجهة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، أو المشروعات المخصصة المتعلقة بالأمان والنفايات النووية - تجري معالجتها، وإلى حد كبير حقا على أساس التبرعات من خارج الميزانية. وهذا لا يبعث على الرضى، إلا أنه أفضل كثيرا من القعود عن العمل.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بعض التحديات التي تواجه الوكالة الدولية الآن. فبانتهاء سباق التسلح النووي، تم إبرام عدد من معاهدات تحديد الأسلحة النووية أو نزع السلاح النووي، أو أن بعضها ما زال قيد الإعداد. وسأتناول قريبا مهمات التحقق التي يمكن أن يفرضها ذلك على الوكالة، إلا أنني عند هذه النقطة أود أن أطرح السؤال الهام عما إذا كانت إعادة الجني الشرير الراقد في الذرة المحاربة إلى القمقم ستسهم في تحقيق قدر أكبر من القبول العام لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وبخاصة استغلال إمكانية توليد الطاقة الكهربائية والحرارة. ومن المبكر جدا معرفة الجواب، إلا أنه ليس من المبكر جدا الاعتراف بأهميته.

ومن بين المسائل ذات الأهمية الحيوية التي تواجه العالم خطر الاحترار العالمي الذي تسببه الانبعاثات المفرطة لبعض الغازات، المرتبطة إلى حد كبير باستخدام الطاقة، ولا سيما ثاني أوكسيد الكربون وغاز الميثان. ولم تحدد الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ، التي وقعت في مؤتمر ريو في ١٩٩٢، كيفية مواجهة الخطر. وفي حين يوجد تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة مجموعة من الخبراء العلميين البارزين في علم المناخ - إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ - التي تدرس مشاكل واحتمالات وأسباب تغير المناخ، فإنه لا توجد لدى المنظمة أية منظمة محددة توفر بيانات وتحليلات تستند إلى الخبرة لمختلف مصادر الطاقة. ونتيجة لذلك، فإن بعض سيناريوهات الطاقة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، استجابة لخطر الاحترار العالمي، يشكك فيها الخبراء الذين هم خارج إطار الفريق.

وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يلقى هدف التنمية المستدامة قبولا تاما، ويعتبر أن من الأهمية بمكان إجراء تحليل علمي ومحايد لجميع مصادر الطاقة من أجل تبيان أثرها في الحياة والصحة والبيئة، بما في ذلك المناخ. ولهذا ثمة سعي لتحقيق التعاون مع عدة منظمات دولية أخرى في مشروع مشترك يسمى DECADES، يتناول توليد الطاقة الكهربائية. ويطور المشروع طرقا وبرامج الكترونية تتمكن من خلالها فرادى البلدان من تقييم ومقارنة الأثر الصحي والبيئي والتكلفة لمختلف سبل توليد الكهرباء، مع مراعاة الدورة الكاملة - أي من استخراج الوقود وحتى إلقاء النفايات. وليس مما يثير الدهشة أن هذه التحاليل تبين أن الوقود الأحفوري - أي الفحم والنفط والغاز، حسب هذا الترتيب - يقع في رأس قائمة جدول مصادر الطاقة التي تسهم في انبعاث غازات الدفيئة - وبخاصة ثاني أوكسيد الكربون - بينما تسهم القوى النووية ومصادر الطاقة المتجددة بأقل قدر من غازات الدفيئة. وهذه النتائج تتسق تماما مع التجربة التي أوردها السيد بريدل، رئيس الوكالة الدولية للطاقة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المعقودة في جنيف في الصيف الماضي ولاحظ السيد بريدل أن

"الطاقة النووية هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من انخفاض كثافة الكربون في اقتصادات الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية".

ولا بد أن يوجد الآن وعي عام بين الحكومات بأن الاستخدام الموسع للقوى الذرية ومصادر الطاقة المتجددة، بالاضافة إلى تدابير الصيانة، يمكن أن تساعد إلى حد كبير في الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. ومما يؤسف له أن هذا لم يؤد حتى الآن إلى استنتاجات مشتركة على الصعيد العالمي. ويشير عدد قليل من الحكومات - في اليابان وجمهورية كوريا والصين وأوروبا الشرقية - إشارة صريحة إلى الشواغل البيئية في تفسير استخدامها الموسع للقوى النووية. ومع ذلك، فإن معظم البلدان في الوقت الراهن تواصل التوسع في استخدام الوقود الأحفوري وتقف عاجزة عن الوفاء بالأهداف التي حددتها لأنفسها لتقييد انبعاثات غازات الدفيئة فيها. وهناك هوة تبعث على الأسف بين الكلام البلاغي الرنان عن التقيد وواقع تزايد انبعاثات غاز الدفيئة.

إن سبب عدم مناقشة معظم الحكومات لتوسيع نطاق انتاج القوى النووية بصورة نشطة جدا - على الرغم من الامكانات اكبيرة للتصدي لخطر الاحترار العالمي - يكمن في الخلاف على هذا المصدر من مصادر الطاقة في كثير من البلدان الصناعية. وعلى الرغم من أن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي سيقضيان على أحد الشواغل المشتركة السابقة، لا تزال هناك شواغل أخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمان في تشغيل الطاقة النووية وفي تصريف النفايات النووية والاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وتنخرط الوكالة الدولية بنشاط في تناول كل هذه المواضيع.

أما فيما يتعلق بالأمان النووي، فقد خلف الحادث الذي وقع في تشرنوبل في عام ١٩٨٦ عواقب خطيرة للغاية على الصحة البشرية والبيئة وترك أثرا سلبيا كبيرا على زيادة توسيع نطاق توليد القوى النووية. وهذا زاد من أهمية استخلاص جميع العبر التي يمكن استخلاصها من هذا الحادث المأساوي. وفي الذكرى السنوية العاشرة لهذا الحادث شاركت الوكالة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الأوروبية في رعاية مؤتمر دولي عقد في نيسان/أبريل الماضي لتلخيص نتائج مختلف التقييمات التي تمت والاجتماعات المتخصصة التي عقدت بشأن العواقب المترتبة على هذا الحادث. وقد جذب ذلك اشتراك ٨٠٠ خبير ونيف من ٧١ بلدا وتوصلوا إلى استنتاجات بدرجة رائعة من توافق الآراء. ومن بين الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تأكيد وجود زيادة كبيرة في تواتر حدوث مرض سرطان الغدة الدرقية في صفوف الأطفال الذين ولدوا قبل وقوع الحادث وفي غضون شهور قليلة من وقوعه. ولم يتبين حدوث زيادة في أي شكل آخر من أشكال السرطان. وقد كانت العواقب الاجتماعية والنفسية للحادث بالاضافة إلى عواقب التغيرات السياسية والاقتصادية شديدة. وعلى الصعيد التقني يجب إيلاء الانتباه المجدد إلى "الناووس" المحيط بهذا المفاعل المدمر. ومن اللازم أيضا أن تسوى على نحو قاطع مسألة اغلاق كل محطة تشرنوبل.

وعقدت ثماني دول مؤتمر قمة في موسكو في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بشأن السلامة والأمن النوويين. وتمخض المؤتمر، في جملة أمور، عن الاعتراف بأهمية القوى النووية كمصدر للطاقة يتمشى مع هدف التنمية المستدامة وعن التزامات بالأمان النووي وأيضا بتعزيز نظام ضمانات الوكالة. وغني عن القول إن هذا الانتباه الموجه على أعلى المستويات إلى المسائل النووية ذو أهمية بالغة بوصفه مرشدا للعاملين في المجال النووي ولعامة الناس.

وفي الأسبوع الماضي، في يوم الأمم المتحدة، ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر، دخلت اتفاقية الأمان النووي حيز النفاذ. وفي الوقت الذي تسلم فيه هذه الاتفاقية بأن السلطات الوطنية تقع عليها مسؤولية الاشراف على أمان محطات القوى النووية فإنها تضع عددا من المبادئ الأساسية التي يجب احترامها. وتوفر أيضا إجراء تلزم بموجبه الأطراف بتقديم تقارير عن أمان محطات القوى النووية الموجودة على أراضيها وبقبول استعراض دول أخرى لهذه التقارير.

ومن المتوقع أن يتم في العام المقبل وضع اللمسات الأخيرة على ثلاثة صكوك قانونية جديدة متعلقة بالأمان، وستتضمن اتفاقية جديدة قواعد أساسية تتعلق بالتصريف الآمن للنفايات المشعة، بما في ذلك التخلص منها. وعلى غرار اتفاقية الأمان النووي سوف تحمل هذه الاتفاقية الأطراف على تقديم تقارير دورية عن التنفيذ وعلى قبول استعراض الدول الأطراف لتلك التقارير. وستؤدي صكوك أخرى إلى تنقيح اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وإلى وضع ترتيب خاص بالتمويل التكميلي.

إن وضع اتفاقيات وصكوك قانونية ومعايير أخرى، مع مجموعة متنوعة من الخدمات وبرامج المساعدة الدولية، والاهتمام الوطني المتعمق بالأمان النووي، يساعدان على إنشاء ثقافة دولية خاصة بالأمان النووي يلتزم بها المشتركون أنفسهم في مؤتمر قمة موسكو. ويمكن تبين النتائج التي أسفرت عنها الجهود الرامية إلى تعزيز الأمان النووي في انخفاض عدد حالات التوقف غير المخطط لها في محطات القوى النووية في أرجاء العالم.

وقبل أن أنتقل إلى مناقشة مختلف مهمات الوكالة المتعلقة بالذرة المحاربة علي أن أتطرق باختصار إلى ما تقوم به الوكالة من العمل في مجال نشر التقنيات النووية في البلدان النامية. وقد أشرت في المقدمة إلى التغيرات التي حدثت في برنامج التعاون الانمائي الذي وضعته الوكالة، وبخاصة التحول في التشديد من البحوث الأساسية إلى المشروعات التي تعزز التنمية المستدامة وتفيد المستخدم النهائي - على سبيل المثال، مريض السرطان أو المزارع. ويسرني أن أبلغكم أيضا أنه برفع مستوى الطموح وبالادارة الأفضل من الممكن بلوغ أعلى المستويات من إنجاز البرامج. واسمحوا لي أن أسوق لكم مثلين على المشاريع، كلاهما في أفريقيا.

إن إدارة موارد المياه مسألة جوهرية للتنمية المستدامة، ولتقنيات نظيرية في الهيدرولوجيا قدرات فريدة على اكتشاف موارد المياه وتحديد موقعها ليتسنى استخدامها على أفضل وجه. وتساعد الوكالة في تطبيق هذه التقنيات ضمن مشروع إقليمي رئيسي في أفريقيا. فمثلا، منطقة مويالي في جنوب اثيوبيا التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٤٥ كيلومتر مربع ويقطنها ثلاثة ملايين نسمة، وتضم أكبر عدد من الماشية في هذه القارة، تعتمد اعتمادا كاملا على موارد شحيحة من المياه الجوفية. وقد مكنت الآن بيانات النظائر المشعة من التمييز بين موارد المياه المتجددة وغير المتجددة، مما أدى إلى القيام على نحو أفضل بتقديرات مجموع القدرة المستدامة على تلبية احتياجات هذه المنطقة من المياه.

أما المثال الآخر الذي أريد أن أذكره فيتصل باستخدام الاشعاع في القضاء على بعض الآفات الحشرية المؤذية التي تؤثر على انتاج الأغذية والصحة. إن تعقيم بعض الحشرات مثل ذبابة الفاكهة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذبابة التسي تسي وإطلاق مقادير كبيرة من ذكور الذبابة العقيمة، يجعلان من الممكن، بعد القيام بحملات غير ناجحة باستخدام وسائل تقليدية، القضاء بالفعل على الآفات الحشرية المؤذية. وبالتالي، بقيام الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منذ بضع سنوات بجهد كبير تم القضاء على الدودة اللولبية في الجماهيرية العربية الليبية. وتنصب الجهود حاليا على مشروع بشر بالخير العميم للقضاء على ذبابة التسي تسي في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة مما يسمح بتربية الماشية على نحو أفضل في الجزيرة. والهدف من ذلك هو القضاء الكامل عليها قبل نهاية عام ١٩٩٧. ومن المرجح أن تحفز النتيجة المتوقع لها النجاح على القيام بمشاريع مماثلة في مواقع أوسع في أفريقيا.

وانتقل الآن إلى الدور المتزايد للوكالة في المساعدة على منع زيادة انتشار الأسلحة النووية وفي التحقق من اتفاقات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ولا شك في أن أهم حدث في هذا الميدان خلال العام الماضي كان اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية حظر جميع تجارب الأسلحة النووية. وبالرغم من أنه جرت خلال المفاوضات مناقشة مستفيضة في جنيف حول الفوائد المالية وغير المالية التي يمكن أن يسفر عنها تكليف الوكالة

بالقيام بأنشطة التحقق بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والقيام بأعمال الأمانة، فإن الحل الذي اعتمد في نهاية المطاف كان عبارة عن إقامة منظمة صغير مستقلة يكون مقرها في فيينا. ومن الصعب عند هذا المنعطف معرفة ما إذا كان مجرد وجـــود المنظمتين في مكان واحد، مع كونه مستحبا، سيعطي كثيرا من حيث التآزر بينهما. وفي الوقـــت الـــذي يوجد فيه بعض الشك حول دخول المعاهدة حيز النفاذ رسميا، من الجدير بالملاحظة أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عـــدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة بالفعل بموجـــب هذه المعاهدة بالامتناع ليس فقط عن إجراء تجارب للأسلحة النووية ولكن أيضا عن الإعداد لهذه التجارب، ومن واجب الوكالة التحقق من تقيد تلك الدول بهذه الالتزامات.

إن مهمـــة التحقق الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة قوامها تطبيق الضمانات الشاملة بموجب معاهدة عدم الانتشار ومعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإن الدول غير الحائزة للأسلحة النوويـــة الـ ١٨٠، وهي الآن أطراف في معاهدة عدم الانتشار، التزمت بإبرام اتفاقات تتعلق بالضمانات الشاملة مع الوكالة. ويؤسفني أن أبلغكم أنه على الرغم مـــن التذكيرات الدورية هناك أكثر من ٥٠ من هذه الدول لم تفعل ذلك حتى الآن.

ويتزايد عدد المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية وهي تقوم بدور هام في ترسيخ الالتزامات بعدم الانتشار على أساس إقليمي وفي توفيـــر ترتيبات وتعهدات تكميلية محددة تستجيـــب لاحتياجات منطقة بعينها. وجميع هذه المعاهدات تعتمد على الوكالة في التحقق. ومن المأمول أن تدخل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) حيـــز النفاذ في جميع أركان منطقة تطبيقها خلال العـــام المقبل. وأن نص معاهدة بيليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فـــي أفريقيا، التي وقعت في القاهرة في نيسان/أبريل الماضي، والتي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا يتجاوز معاهدة عدم الانتشار. فهي، مثلا، تحظر شن أي هجمات مسلحة ضد أي منشآت نووية. وبالمثل فإن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، التي وقعت في بانكوك في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، تتجاوز عدم الانتشار، وتتناول أيضا قضايا التجارة النووية والأمان النووي والنفايات المشعة.

وتدرج منذ عدة سنوات مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في جدول أعمال الأمم المتحدة والوكالة الدولية. وقد طلب المؤتمر العام للوكالة الدولية مني التشاور مع بلدان المنطقة فيما يتعلق بمسائل التحقق المرتبطة بهذه المنطقة. وإنني أستنتج، من مناقشاتي العديدة في المنطقة، أن الضمانات الشاملة القائمة وحدها لن تكون كافية كوسيلة للتحقق. وعلى الأرجح أنه سيتعين إيجاد مزيج ما من الترتيبات الدولية والإقليمية أو الثنائية. وقد طلب مني أن أدعو إلى عقد حلقة عمل ثانية بشأن مسائل التحقق هذه في عام ١٩٩٧، وسأفعل ذلك.

وقد تضمنت أعمال تحقق الوكالة من امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، منذ آب/أغسطس ١٩٩٤ أكثر من ٦٠٠ عملية تفتيش، وقد أجريت أغلبيتها دون إخطار مسبق. وقد كانت عمليات التفتيش هذه بالإضافة إلى تحليل كمية كبيرة من الوثائق التي سلمت إلى الوكالة وإلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بعد وفاة الفريق حسين كامل حسن المجيد ومتابعة صفقات المشتريات، جزءا من تقييم إعلان العراق الكامل، والنهائي والمعاد إصداره عن برنامج العراق السابق للأسلحة النووية. ويسهم تنفيذ عمليات التفتيش المتعددة الاختصاصات المشتركة بين الوكالة الدولية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة للمواقع القادرة على إنتاج الأسلحة في فعالية برنامج التحقق والرصد الجاري للكشف عن أية محاولات يبذلها العراق للقيام بأنشطة تحظرها قرارات مجلس الأمن.

وفي حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانت المعلومات وإمكانية الوصول إلى المواقع المتاحة لنا ولا تزال غير كافية لإعطاء صورة شاملة عن البرنامج النووي ولا تزال هناك تساؤلات بشأن شمول

الإعلان الأولي للأنشطة النووية. ورغم أن ترتيبات التحقق الحالية تبعث على الثقة بأن المنشآت النووية الخاضعة للتجميد بموجب الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مجمدة في الواقع، فإن الثقة بشأن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتهـــا بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر معلومات أكثر وبالتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات.

وقد أصبح التعزيز الكبير لضمانات من نوع ضمانات معاهدة عدم الانتشار مقبولا، بل تطالب به في الواقع معظم الحكومات بعد اكتشاف أنشطة الأسلحة النووية السرية في العراق. وبصفة خاصة، لقد بذلت مَساعٍ من أجل الحصول على تأكيدات أكبر فيما يتعلق بالمواد النووية غير المعلن عنها والأنشطة المتصلة بتلك المواد. ومن الواضح أن تلك التأكيدات لا يمكن الحصول عليها إلا بمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوصول إلى معلومات أكثر وبزيادة إمكانية وصول المفتشين إلى المواقع ذات الصلة وبتقديم تقنيات جديدة، مثل تحليل العينات البيئية.

إن الكثير من التدابير المقترحة اتخذت بموجب السلطة الممنوحة للوكالة بموجب اتفاقات الضمانات الشاملة القائمة. ومن أجل اتخاذ تدابير قد تتجاوز السلطة المخولة في هذه الاتفاقات، وضعت الأمانة مشروع بروتوكول إضافي وهو الآن محل مناقشة في لجنة تابعة لمجلس المحافظين. ومعظم التدابير التي تناقش الآن قد تمت تجربتها في عدة دول مصنعة دون أن تسبب مشاكل كبيرة للوكالة أو للدولة المعنية. ورغم أن هذه التدابير، على المدى الطويل، ستحقق مكاسب في مجال الفعالية وستكون ذات تكلفة متوسطة فمن الحتمي أنها ستضيف أيضا بعض العبء والمضايقة إلى الطرف الذي يجري تفتيشه. وللأسف، كما نعرف جميعا من خبرتنا في أعمال رقابة المطارات، فإن الأمن ضد الانتهاكات المحتملة من جانب القلة يتطلب بعض الازعاج للكثيرين.

إن أحد الاعتراضات المثارة حاليا على نظام الضمانات المعزز المقترح أنه يستثني على نحو غير عادل الدول الحائزة للأسلحة النووية من تدابير تعتبر بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المطلوب منها قبولها أنها مرهقة. وبتقدم نزع السلاح سيقل هذا التباين في تحمل العبء. ومن الواضح أن التحقق في الدول التي لا تزال تمتلك أسلحة نووية لا يمكن أن يستهدف تحقيق انعدام وجود أسلحة نووية، الذي هو غرض نظام الضمانات المعزز. ومع ذلك، يمكن أن يستهدف التحقق في الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم التأكيدات بأن المواد الانشطارية من الأسلحة المفككة لا تدخل في أسلحة جديدة وبأن يحترم اتفاق للوقف يحظر انتاج البلوتونيوم أو اليورانيوم عالي الإثراء لأغراض الأسلحة.

ولا يزال من اللازم إجراء مفاوضات بشأن اتفاق للوقف. وفي نفس الوقت تقوم الولايات المتحدة وروسيا فعلا بتفكيك أسلحة نووية، وقد وافق مؤتمر قمة موسكو بشأن السلامة والأمن النوويين المعقود في نيسان/أبريل الماضي على فكرة تحقق الوكالة الدولية من أن المواد المتخلفة من الأسلحة المفككة والمخزونات العسكرية الأخرى تبقى في مخازن سلمية أو الاستخدام السلمي. والوكالة، في الواقع، تضمن بالفعل بعض هذه المواد في الولايات المتحدة، ويبدو أن روسيا ترغب في قبول اجراءات تفتيش مماثلة في الوقت المناسب. وفي اجتماع ثلاثي عقده مؤخرا وزير الطاقة النووية الروسي، ووزير الطاقة في الولايات المتحدة، وحضرته أنا بمناسبة المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تم التوصل إلى اتفاق مشترك على استكشاف المسائل التقنية والمالية والمسائل المتصلة بالضمانات التي ترتبط بهذا التحقق. وإنني آمل أن نشهد نحن هنا المرحلة الأولى صوب التحقق من نزع السلاح النووي.

وهناك كلمة تحذير أخيرة نحن بحاجة اليها بعد هذه الملاحظة المتفائلة: حتى مع تركيزنا على الفعالية فإن إدارة التعاون النووي المتعدد الأطراف، بما في ذلك التحقق من تحديد الأسلحة ونزع السلاح، تتطلب توفر الموارد: أفراد حسنو التأهيل، وأحدث المعدات، وما إلى ذلك. ودون التمويل الكافي لا يمكن لهؤلاء الأفراد أن يجري توظيفهم أو أن يحتفظ بهم، وسيحد من شراء المعدات المتقدمة فعالة التكلفة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن التقدير لحكومة النمسا لدعمها المتواصل لمنظمات منظومة الأمم المتحدة في فيينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا لعرض مشروع القرار A/51/L.9.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر كندا، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، عرض مشروع القرار A/51/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يبين مشروع القرار هذا التطورات الهامة التي وقعت في أعمال الوكالة منذ عام ١٩٩٥ تحت التوجيه الثابت والقدير لمديرها العام، السيد هانس بليكس.

لقد وفر المدير العام قيادة خلاقة طوال ١٦ سنة. ونثني عليه لتشجيعه الدائب للنقل الآمن والمنظم للتكنولوجيا النووية، ودفاعه عن أهداف ضمانات الوكالة الدولية بعدم الانتشار النووي. وقد كان هذا العمل الباعث على التوازن يجري دوما بأكبر قدر من الاحترافية والدبلوماسية. ونحن نرحب بتعليقاته هذا الصباح ونشكره أيضا على تقديم تقرير شامل آخر.

ومن الجدير بالملاحظة تفاني الوكالة للحفاظ على التوازن بين التعاون التقني والضمانات والأمان النووي - الأركان الثلاثة للوكالة، ويبذل مشروع القرار كل محاولة للتعبير عن هذا التوازن.

(تكلم بالانكليزية)

واسمحوا لي بأن أسترعي الانتباه إلى بعض العناصر الأكثر أهمية في مشروع قرار هذه السنة. يتجلى ثراء المناقشات داخل الوكالة وفيما بين أعضائها بشأن أنشطة التعاون التقني للوكالة في هذا القرار. وبصفة خاصة، ندرج في نص هذه السنة الأفكار المعرب عنها في قرار المؤتمر العام للوكالة GC(40)/RES/13 فيما يتعلق بتعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتتضمن أمثلة على هذه الإسهامات المقدمة من الوكالة الدولية العمل الهام بشأن تخليص الغذاء من الإشعاع، والنظائر الطبية ومكافحة الآفات.

وبالإضافة إلى ذلك، توجد إشارة جديدة، نعتقد أنها تلقى الترحاب، إلى ضرورة أن تسهم أنشطة التعاون التقني للوكالة في التنمية المستدامة في البلدان النامية. إن جهود الوكالة في انتاج المياه الصالحة للشرب جديرة بالملاحظة بصفة خاصة في هذا الصدد.

ويرد كذلك المقرر الهام الذي اتخذه مجلس المحافظين بإنشاء لجنة لصياغة بروتوكول لتعزيز فعالية نظام الضمانات النووية ولتحسين كفاءته في مشروع القرار. ونحن ندرك أن الالتزام القوي بممارسات الأمان النووي هام للغاية إذا أريد للطاقة النووية أن تستمر في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرحب بدخول اتفاقية الأمان النووي حيز النفاذ في يوم الأمم المتحدة الموافق ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وهذه السنة هي السنة الأولى التي يشار إليها في مشروع القرار. وأهمية هذه الاتفاقية بالنسبة إلى جميع الدول لا يمكن المبالغة فيها.

إن العمل الهام الذي ينجز بشأن وضع اتفاقية لتوخي الأمان في التخلص من النفايات المشعة يبرز أيضا - لأول مرة - في مشروع القرار لهذا العام.

ومن الأهمية بمكان أن يحظى مشروع القرار هذا بشأن التقرير السنوي للوقاية بتأييد واسع. ولدينا جميعا مصلحة مشتركة في كفالة أن يحظى عمل الوكالة في جميع المجالات بالاعتراف الواجب.

وأخيرا، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الذين يضمون الآن أوكرانيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليابان، يسر كندا أن تقوم بعرض هذا النص عليكم. ونعتقد أن مشروع القرار هذا يمثل بدقة أنشطة الوكالة، ونحن عملنا مع جميع الأعضاء في فيينا ونيويورك على وضع نص يمكن أن يحظى بتوافق الآراء. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا فعلا بأوسع تأييد ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر كي يقوم بعرض تعديل لمشروع القرار A/51/L.9، وارد في الوثيقة A/51/L.10.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم لأقوم بعرض تعديل اقترحته مصر، وهو وارد في الوثيقة A/51/L.10، لمشروع القرار (A/51/L.9) الذي عرضه للتو الممثل الدائم لكندا بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وقبل أن أشرع في عرض تعديلي، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلادي للسيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه الشامل لتقرير الوكالة عن أنشطتها للعام الماضي. وأود أيضا أن أشيد بوفد كندا على قيامه، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، بإعداد مشروع القرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال، والتفاوض بشأنه، وعرضه، ولا سيما على محاولاته المتكررة لمراعاة اقتراحاتنا في النص الرئيسي لمشروع القرار، الأمر الذي لم يكن ممكنا لأسباب واضحة معينة.

إن الحالة في الشرق الأوسط محفوفة بالتوتر والقلق المتزايدين نتيجة وجود برنامج نووي إسرائيلي غامض، ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو وضع مرافقها النووية تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت هذه الحالة موضع مناقشة مستفيضة في المؤتمر العام الأخير الذي عقدته الوكالة الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولقد قبل المؤتمر بتوافق الآراء بيانا أدلى به رئيس المؤتمر يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ فيما يتعلق بالبند ٢٣ من جدول أعمال المؤتمر العام بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، تضمن الطلب إلى المدير العام بدعوة خبراء من الشرق الأوسط ومناطق أخرى إلى حضور حلقة عمل تقنية بشأن الضمانات، وتكنولوجيات التحقق والخبرات ذات الصلة.

وفي ضوء الحاجة الملحة إلى قيام الوكالة الدولية ببذل جهود مكثفة في الميادين المذكورة في البيان، لا سيما في الشرق الأوسط، يعتقد وفد بلدي أن هذا الطلب ينبغي إيراده في ديباجة مشروع القرار باعتباره الفقرة الأخيرة منها.

وبما أن البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر العام، والذي يشير إليه تعديلنا، قد قبله المؤتمر العام بتوافق الآراء، فإن وفد بلدي يقترح أن تعتمد الجمعية العامة هذا التعديل بتوافق الآراء، الأمر الذي يمكن من الحفاظ على التقليد القديم القاضي باعتماد مشروع القرار بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال بتوافق الآراء.

وتدعي إسرائيل بأن البيان الذي يتعلق بحلقة العمل، والذي أدلى به رئيس المؤتمر العام، ارتبط، بطريقة أو بأخرى، ببيان أدلى به الرئيس فيما يتعلق بتشكيل المجموعات الإقليمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق المادة السادسة من النظام الأساسي، وهو بند منفصل تماما، وبالنسبة إلى وفد بلدي، فإن هذه المحاولة محاولة واضحة وصارخة لربط مسألتين منفصلتين، فلم يوجد ولن يوجد رابط بين هاتين المسألتين، لا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا في الجمعية العامة، لأن مصر وحدها لا تملك الحق في أن تقرر قبول إسرائيل من جانب أي مجموعة إقليمية ثابتة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومختصر القول إن وضع إسرائيل داخل أي مجموعة إقليمية تابعة للوكالة هو مسألة بين إسرائيل والأعضاء في تلك المجموعة الإقليمية، ولا يمكن، مثلما ادُّعي، أن يكون ضمن مسألة حساسة وهامة من قبيل مستقبل الشرق الأوسط ككل. ولا يمكن تسويته إلا بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، حسبما أوضحه بيان رئيس المؤتمر بشأن تلك المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل كي يقوم بعرض تعديل لمشروع القرار A/51/L.9، وارد في الوثيقة A/51/L.12.

السيد ياتيف (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أقوم بعرض تعديل إسرائيل (A/51/L.12) لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فخلال المؤتمر العام للوكالة الدولية الذي عقد في الشهر الماضي، أصدر رئيس المؤتمر بيانين اعتمدهما المؤتمر. وتناول البيان الأول حلقة عمل بشأن التحقق تدعو الوكالة الدولية إلى عقدها لخبراء من الشرق الأوسط وأطراف

مهتمـــة أخرى. والبيان الثاني تناول تشكيل المجموعات الإقليمية في الوكالة في سياق المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة.

وكلا البيانيـــن تم التفاوض بشأنهما واعتمدا أخيـــرا كصفقة شاملة. وبعد تقديم تعديل مصري على مشروع القرار المعنون: "تقرير الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية" الذي لا يتناول سوى حلقة العمل المشار إليها في أحد بياني رئيس المؤتمر العام للوكالة رأى وفـــد إسرائيل أن من الملائم أن يقدم التعديل الـــذي يراه. ويتناول التعديل الإسرائيلي البيان الثاني لرئيس المؤتمر العام للوكالة فيما يتعلق بتشكيل المجموعات الإقليمية للوكالة. وفيما يلي نص التعديل:

"وإذ تحيط علما بالبيان الذي قدمه الرئيس وأيده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠ أيلول/سبتمبـــر ١٩٩٦، بصدد بند جـدول الأعمال المعنون 'تعديل المادة السادســـة مـــن النظام الأساسي'، الذي يطلب فيه الرئيس، في جملة أمور، أن يتشاور رئيس مجلس المحافظين مع الدول الأعضـاء ويقدم مقترحات محددة، لكي ينظر فيهـــا المؤتمر العام، لوضع كل دولة من الـــدول الأعضاء في المنطقة المناسبة وقـــت انعقـــاد المؤتمر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧".
(A/51/L.12)

إن إسرائيل لم تكن ترغب في تعديل مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكننا في ظل الظروف اضطررنا للقيام بذلك لكي نحقق التوازن. وبالتالي ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد التعديل الإسرائيلي.

السيد أندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الولايات المتحدة الأمريكية، يود وفدي أن يعرب عن تأييده الراسخ للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقريرها السنوي. فالوكالة تقوم بدور بالغ الأهمية في ضمان عدم استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية وتعزيز استخدامها السلمي من خلال برامج التعاون التقني والأمان النووي. والواقع أن الوكالة تحتل مركزا هاما في صون الأمن الدولي والمساعدة في تقدم البشرية. ولهذا فإن الولايات المتحدة والمجتمع العالمي لديهما مصلحة قوية في دعم وكالة قوية وتعمل بكفاءة. ونثني على المدير العام للوكالة السيد بليكس وأمانة الوكالة على خدماتهما الفعالة والمتفانية المستمرة.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى أكد مجددا التزام المجتمع الدولي بوقف انتشار الأسلحة النووية وقوى من ذلك الالتزام. وإن إقامة هذا التعاون بمقتضى هذا الاتفاق يستند إلى نظام ضمانات الوكالة الذي يبني الثقة فيما بين الدول في عدم تحويل عمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات إلى أغراض عسكرية.

وفي ضوء التجارب الأخيرة، من الضروري إدخال تحسينات على قدرة الوكالة في الكشف عن أي تحويل للمواد النووية بعيدا عن المرافق المعلن عنها وتوفير ضمانات ذات مصداقية عن عدم وجود أنشطة غير معلن عنها. وإن هدف تعزيز نظام عدم الانتشار الذي توفره معاهدة عدم الانتشار يعتمد على تعزيز نظام ضمانات الوكالة. وحكومتي، إذ تأخذ هذا بعين الاعتبار، تؤيد اتخاذ إجراء مبكر في الوكالة لتعزيز الولاية الخاصة بضماناتها.

وتثني حكومتي على جهود الوكالة في رصد تجميد الأنشطة النووية وتنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هام للحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وإن التقدم الذي أُحرز حتى الآن بموجب الاتفاق لم يكن ممكنا لولا مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بأحكام الإطار المتفق عليه وسنواصل حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون بالكامل مع الوكالة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

وعن موضوع العراق نرى أن العراق يواصل عمدا إخفاء المعلومات عن الوكالة بشأن برنامج أسلحته النووية. بيد أننا نلاحظ أن الصيغة

المستخدمة عن امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والواردة في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار المعروض اليوم لا تعبر تعبيرا دقيقا عن الحالة الراهنة. ولا بد أن نتوخى الوضوح لا يزال العراق يخفي المعلومات عن برنامجه النووي، منتهكا بذلك التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات أخرى لمجلس الأمن. وقد أشارت الوكالة في تقريرها نصف السنوي الأخير المقدم لمجلس الأمن أنها تعتقد أن العراق لا يزال يستبقي سجلا كاملا ببرنامجه النووي.

والولايات المتحدة تثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتحديد نطاق برنامج الأسلحة النووية السري للعراق الذي تم الاضطلاع به في انتهاك واضح لالتزامات العراق بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد نظام الرصد والتحقق الموقعي الشامل للوكالة المقصود به إجهاض إعادة بناء برنامج الأسلحة النووية للعراق.

وأدعو العراق مرة أخرى إلى الامتثال الكامل للالتزامات التي قبلها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات أخرى للمجلس، وأن يقدم فورا للوكالة وللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة كل المعلومات والمعدات المتصلة ببرامجه لأسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن النظر في تعديل نظام الجزاءات المفروض على العراق ما لم يمتثل امتثالا كاملا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى موضوعين آخرين هما الأمان النووي والتعاون التقني. إننا نثني على أمانة الوكالة على توسيع أنشطتها توسيعا كبيرا في ميدان السلامة النووية. وهذه الأنشطة موجودة الآن في إدارة منفصلة داخل الأمانة. كما نثني على الأمانة لقيامها بدور هام جدا في تعزيز تطور ثقافة الأمان النووي على الصعيد العالمي على أساس إطار قانوني محسَّن ومعايير أمان وخدمات استشارية. ولا بد للوكالة أن تشعر بالرضا الكبير لدورها الداعم في الإبرام الناجح لاتفاقية الأمان النووي التي دخلت حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. إن الاتفاقية تشدد على أن المسؤولية النهائية عن الأمان النووي تقع على عاتق حكومات البلدان وترسي أسس مبدأ أن التعاون الدولي ضروري لتحقيق أعلى مستويات الأمان بالنسبة للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. والامتثال لهذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن سيمكننا من تحقيق هذا الانجاز.

ونحن ندعم جهود أمانة الوكالة لتعزيز أنشطة التعاون التقني من خلال مفهوم المشروع النموذجي. وبالتشديد على دورها كشريك في التنمية وتوفير تكنولوجيا تقوم على الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للدولة تقوم الوكالة بتحسين فعاليتها وكفاءتها في توفير منافع ملموسة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح الناس في جميع أنحاء العالم. ونحث الأمانة على مواصلة إصلاحاتها داخل إدارة التعاون التقني بغية تحسين تصميم المشروعات وإدارتها وتنفيذها.

وختاما، تثني حكومتي على إسهام الوكالة في السلم والأمن والرفاه في العالم. وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة دعمها القوي للوكالة وعملها الممتاز.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بومانيس (لاتفيا).

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المشاركة التالية: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا. كما أن آيسلندا والنرويج تؤيدان هذا البيان.

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن امتنان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التي أيدت هذا البيان للعمل الهام الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء عام ١٩٩٥ والجزء الأول من عام ١٩٩٦، على النحو الموصوف في التقرير السنوي لعام ١٩٩٥. وأود أيضا أن أشكر السيد هانس بليكس، المدير العام، على المعلومات الإضافية التي وافانا بها للتو. ونشيد بالمدير العام للوكالة وأمانتها وموظفيها لتفانيهم وروحهم المهنية

في تنفيذ برنامج موسع في حدود قيود مفروضة على الموارد.

إن عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجمعية العامة يوفر لنا فرصة قيمة لاستعراض العمل الذي اضطلعت به الوكالة وقياس أثر وكفاءة أنشطتها في مختلف الميادين التي تعمل فيها وفقا لوظائفها التي حددها نظامها الأساسي، المتعلقة بعملها في منع الانتشار النووي والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي، والحماية من الإشعاعات والتصرف في النفايات. ويرغب الاتحاد الأوروبي في الإدلاء بعدد من الملاحظات بشأن بعض هذه الأنشطة، بدءا بإنجازات المجتمع الدولي في ميدان عدم الانتشار.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر باعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، نعتبرها واحدا من أهم الصكوك التي أبرمها المجتمع الدولي في مجال منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي حتى الآن. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، تمثل هذه المعاهدة تنفيذا للالتزامات المتعهد بها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات التي أدرجت مؤخرا في مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، التي اعتمدها مؤتمر ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أنه في الأسابيع الستة الأولى من فتح باب التوقيع على المعاهدة برهنت ١٢٩ دولة عضوا على الأهمية التي تعلقها على هذا الصك بتوقيعها على المعاهدة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى المصادقة على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وإنشاء لجنة تحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت لاحق من هذا العام في فيينا سيفتح الطريق أمام العمل التحضيري اللازم لبدء تنفيذ المعاهدة. ونتوقع أن يقوم أوثق تعاون ممكن وأقل قدر من التداخل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ميداني الإدارة والدعم السوقي من أجل الكفاءة وفعالية التكاليف. وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ليس نهاية العملية. فمطلوب الآن بذل مزيد من الجهود المنهجية التدريجية المؤدية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأن الاتحاد الأوروبي، عملا بالمبادئ والأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر عام ١٩٩٥، لاستعراض المعاهدة وتمديدها، يحث مؤتمر نزع السلاح على المضي قُدما في التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها تحققا دوليا فعالا، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى، أو ما عُرف باتفاقية وقف الانتاج. وندعو المؤتمر إلى القيام، دون تأخير، بتنشيط اللجنة المخصصة التي سبق الاتفاق على ولايتها في أوائل عام ١٩٩٥.

في العام الماضي رحب الاتحاد الأوروبي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وبالقرار الذي اتخذ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والقرار بتعزيز عملية استعراض المعاهدة. ومنذ ذلك الوقت، أحرز مزيد من التقدم على طريق جعل معاهدة عدم الانتشار النووي معاهدة عالمية. ومرة ثانية، نناشد بقية الدول، ومن بينها على وجه الخصوص الدول التي تُشغّل مرافق نووية لا تخضع لنظام الضمانات، أن تنضم إلى المعاهدة في أسرع وقت ممكن وأن تعقد اتفاقات ضمانات كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببيان الضمانات لعام ١٩٩٥ ومذكرة الأمانة بأنها لم تجد أي دليل على أن المواد النووية، المشمولة بنظام الضمانات قد جرى تحويلها لأية أغراض عسكرية أو لأية أغراض غير معروفة، أو أن المرافق أو المعدات أو المواد غير النووية الخاضعة لنظام الضمانات قد أسيء استخدامها.

بيد أننا قلقون إزاء التقارير التي تفيد باستمرار وضع عقبات على طريق الوكالة وهي تحاول الاضطلاع بمهمة التحقق، الموكلة إليها، من

صحة واكتمال الإعلان الأولي عن المواد النووية الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالتأخيرات في تنفيذ هذا التحقق يمكن أن تقوض قدرة الوكالة على استنتاج أنه لم يجر تحويل مواد نووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لالتزامات الضمانات التي قطعتها على نفسها.

وفيما يتعلق بالعراق، نلاحظ أن التقرير عن تنفيذ الضمانات، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، خلص إلى أنه لا يوجد أي دليل على الحاجة إلى تغيير تقييم الوكالة بأن القدرة العملية للعراق على تصنيع الأسلحة النووية قد دُمرت أو أُزيلت أو أصبحت عديمة الضرر. وفي ضوء تخلُّف العراق في الماضي عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن، يحث الاتحاد الأوروبي الأمانة على الاستمرار في اليقظة بالنسبة لهذه المسألة. وفي هذا السياق، وبينما يلاحظ الاتحاد الأوروبي النهج الأكثر إيجابية الذي اتخذه العراق تجاه الوكالة على مدى الإثنى عشر شهرا الماضية، فإنه يعرب عن قلقه إزاء امتناع العراق في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ عن منح إذن لفريق عمل الوكالة بالوصول الفوري وحجبه سابقا عن الوكالة معلومات عن برنامج أسلحته النووية، انتهاكا لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشدد الاتحاد في هذا الصدد، على ضرورة تعاون العراق تعاونا كاملا مع الوكالة لحل التناقضات المتبقية حول الإعلان الكامل والنهائي والتام عن برامجه بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولئن كانت هذه المسائل تثير قلقنا في إطار أهداف عدم الانتشار، فثمة تطورات إيجابية أخرى حدثت في العام الماضي، لا سيما فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. والاتحاد الأوروبي يعتبر الترتيبات بشأن هذه المناطق، التي تتفق عليها دول المنطقة المعنية بحرية، صكوكا مكملة هامة لمعاهدة عدم الانتشار.

ولذلك، يرحِّب الاتحاد الأوروبي بتوقيع معاهدة بليندابا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ وبتوقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة راروتونغا ذات الصلة. ويرحِّب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ويؤيد الاتحاد هذا المشروع ويحث بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على السعي إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة تسلِّم بالمبادئ العامة للقانون الدولي. ويرحِّب الاتحاد الأوروبي بالترسيخ المطرد للنظام الذي أنشئ بموجب معاهدة تلاتيلولكو، وهي أول معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة واسعة مأهولة بالسكان من العالم.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود التي تبذل لقيام دول المنطقة في وقت مبكر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها. وندعو جميع الدول المعنية مباشرة الى التغلب على المصاعب القائمة واتخاذ الخطوات الضرورية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة يمكن التحقق منها بصورة متبادلة وبفعالية.

إن انضمام الدول الإقليمية، لا سيما في جنوب آسيا والشرق الأوسط، إلى معاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار الدولي، من شأنه أن يسهم في الثقة بأن البرامج النووية في هذه المناطق قاصرة على الأغراض السلمية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه القوي لتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، والتزامه الكامل ببرنامج ٩٣+٢. وقد دلَّت خبرة السنوات القليلة الماضية على الحاجة الى نهج قوي للتحقق. والخطر المتزايد للكشف عن المحظورات يشكل في حد ذاته رادعا رئيسيا لمن يحتمل أن يتسببوا في الانتشار.

ونرى أن اعتماد تدابير جديدة وكافية سيزيد زيادة كبيرة من قدرة الوكالة على بناء صورة مكتملة بقدر الإمكان للأنشطة النووية للدولة، مما يزيد من قدرة الوكالة على كشف الأنشطة النووية غير

المعلنة وفقا للمقرر المعني "بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" التي اعتمدها مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

إننا نعمل بالفعل مع الوكالة على تنفيذ تدابير الجزء الأول، أما فيما يتعلق بالجزء الثاني، فسنواصل الاشتراك بنشاط في اللجنة المكلفة بصياغة بروتوكول نموذجي في أقرب وقت ممكن. وسنستمر في بذل قصارى جهدنا لإنهاء عمل اللجنة بنجاح في أقرب وقت ممكن.

وتدابير مراقبة الصادرات النووية أدوات مفيدة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يكون مفهوما بوضوح أن الحق المكرس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار لتطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية، وانتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية ينبغي أن يمارس وفقا لالتزامات عدم الانتشار الواردة في المادة الأولى والثانية من المعاهدة. وبالتالي، فإن مراقبة الصادرات النووية لا تمثل على الإطلاق عقبة في سبيل تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بل إنها النتيجة الحتمية للتعاون النووي السلمي.

والاتحاد الأوروبي، وقد أقر المبادئ الإرشادية بشأن الصادرات النووية، التي نشرتها الوكالة في سلسلة INFCIRC/254، يدعو جميع البلدان المصدرة التي لم تقبل هذه المبادئ الإرشادية بعد الى قبولها وإلى إنشاء آلية وطنية فعالة لمراقبة الصادرات. وإن المبادئ والأهداف التي اعتمدت في مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها تنص على أن الرقابة على الصادرات النووية يجب تشجيعها في إطار الحوار والتعاون بين جميع الدول الأطراف المعنية. والاتحاد الأوروبي يتابع بنشاط هذه المسألة مع الأطراف الأخرى.

وبالنسبة للاتجار غير المشروع، يرحب الاتحاد الأوروبي ببرنامج منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، الذي اتفق عليه المشتركون في مؤتمر قمة موسكو للسلامة والأمن النوويين الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وندعو جميع الحكومات لتنفيذ هذا البرنامج، ونأمل أن يؤدي الى التعاون الوثيق بين الحكومات في كل جوانب الاتجار غير المشروع من منع وكشف وتبادل للمعلومات وإجراء للتحقيقات القضائية والمقاضاة في حالات وقوعه.

إن الحماية المادية للمواد النووية تشكل أحد العناصر الرئيسية في مكافحة الاتجار غير المشروع. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى دعوته الموجهة الى جميع الدول التي لم تخضع بعد كل موادها النووية لنظام حماية فعال، وفقا للتوجيهات الإرشادية الدولية، أن تفعل ذلك. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أن تفعل ذلك.

ونلاحظ مع الارتياح العمل الذي أنجزته الأطراف المعنية بشأن المبادئ الإرشادية لإدارة البلوتونيوم المدني، التي تشكل تكملة هامة لإعلان مؤتمر قمة موسكو بشأن الإدارة الآمنة والفعالة للمواد الانشطارية لأغراض الأسلحة التي اتفق على كونها غير لازمة للأغراض الدفاعية، عن طريق جملة أمور منها الضوابط التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية على الاتجار بالمواد النووية التي يجب أن تخزن بأمان، وتحمى، وتوضع تحت نظام ضمانات الوكالة.

والتعاون التقني واحد من أنشطة الوكالة الذي يهم الكثير من أعضائها بصورة مباشرة وحجم إسهام الاتحاد الأوروبي في جميع مجالات أنشطة التعاون في الوكالة يبين الأهمية التي نعتقد أنها تكمن في المساعدة الهادفة المقدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي بثلث كامل موارد صندوق التعاون التقني في عام ١٩٩٥.

وقد أتاحت الذكرى السنوية العاشرة للحادث المفجع في تشيرنوبيل فرصة سانحة للوكالة، واللجنة الأوروبية، ومنظمة الصحة العالمية، لكي تنظم مؤتمرا لاستعراض آثار الحادث والدروس المستفادة منه. ونتائج المؤتمر، بالإضافة الى المعلومات الهامة الأخرى، ستمثل أساسا واقعيا للقرارات المتعلقة بعملنا وتعاوننا في المستقبل.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مؤتمر قمة موسكو بشأن السلامة والأمن النوويين بتقديم المساعدة الدولية لأوكرانيا. والاتحاد ملتزم بتقديم المعونة المالية لمساعدة أوكرانيا على النهوض بالسلامة والأمن النوويين. ونتطلع قدما الى وفاء أوكرانيا بالتزاماتها بأن تغلق المرافق القديمة في تشيرنوبيل في موعد غايته عام ٢٠٠٠ على الأكثر. وقد اهتم مؤتمر قمة موسكو بالتقدم المحرز الى الآن وأعاد التأكيد على أهمية المشاركة الدولية في معالجة شواغل الأمان النووي.

واضطلع الاتحاد الأوروبي بدور قيادي في تعزيز الأجهزة التنظيمية، بما فيها دوره في إنشاء حساب للأمان النووي، يديره المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، وآلية تنسيق مجموعة الـ ٢٤، ومعونة الاتحاد الأوروبي لتعمير الاقتصاد في بولندا وهنغاريا، والمساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة، ومرفق القروض التابع للاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، والدعم المنسق الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية الى قطاع الطاقة، والمشاريع التعاونية الثنائية.

ولئن كنا نسلم بأن المسؤولية الأولية عن الأمان النووي تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمبادرات التي اتخذتها الوكالة لتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة، وعملها المستمر في سبيل تشجيع الثقافة العالمية في مجال الأمان النووي، ويعترف بإسهامها في العمل مستقبلا وفقا لاتفاقية الأمان النووي التي تعتبر إنجازا عظيما في هذا الميدان.

ونهنئ الوكالة على استعدادها للاضطلاع بالعمل من أجل الحد من آثار الحوادث النووية في حالة وقوعها.

وتتزايد أهمية مسائل إدارة النفايات المشعة بالنسبة لتصور عامة الناس للأمان النووي، وقد أصبحت هذه المسائل تتمتع بتعاون دولي أوثق. وفي هذا الصدد، تجري الآن بالفعل صياغة مشروع اتفاقية، ونتطلع قدما الى إبرام اتفاقية في عام ١٩٩٧ تلزم البلدان بإدارة نفاياتها على نحو سليم تحاشيا للمخاطر غير المقبولة الآن أو في المستقبل بالنسبة للجمهور وللبيئة.

وفيما يتعلق بتأمين قيام نظام فعال للمسؤولية المدنية في المجال النووي يعطي تعويضا كافيا ومنصفا للضحايا في حالة وقوع حادث نووي، نرحب بالتقدم المحرز في المناقشات المعنية بتنقيح اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وبصفة خاصة، نود أن نرى استمرار بذل الجهود الرامية الى الانتهاء من النصوص المتعلقة بالضمانات. ولا يزال القلق يساورنا من أن بعض الدول لم تقم حتى الآن بإدخال التحسينات الحيوية بشأن الأمان النووي.

وفي وقت يتسم بالتقشف المالي في الإدارات الحكومية والمنظمات الدولية، فإننا نعترف بالمساعدة القيمة التي تتيحها مساهمات بعض الحكومات خارج الميزانية. إلا أن تسديد جميع الدول الأعضاء في الوكالة لأنصبتها المقررة في الوقت المحدد سيحسن فورا الحالة المالية للوكالة ويسمح بدرجة أكبر من الاستقرار ومن التخطيط المسبق لأنشطتها. ونحث جميع الأعضاء على أن يسددوا على الفور وبالكامل أنصبتهم المقررة في الميزانية العادية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها المدير العام وموظفوه، الذين يبدون التفاني والالتزام بالتركيز على الأنشطة ذات الأولوية، وبتطبيق المعايير الصارمة في المنظمة بأسرها.

في الختام، يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.9 والذي عرضه ممثل كندا قبل قليل، ويعرب عن رغبته في أن تعتمده الجمعية العامة.

السيد سيارجيو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): درس وفد جمهورية بيلاروس بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الفترة قيد الاستعراض، وهو يلاحظ مع الارتياح المستوى المهني الرفيع الذي أعد به التقرير. ونحن ممتنون

للمدير العام للوكالة، السيد هانز بليكس، على تقديمه التقرير للجمعية العامة. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضـــون الـ ٤٠ عاما التي انقضت منذ اعتماد نظامها الأساسي، أسهمت إسهاما كبيرا في تطوير وتنفيذ آلية دولية لتعزيز الأمن ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وبيلاروس، بوصفها دولة تتمسك تمسكا صارما بمبادئ عدم الانتشار، تعلق أهمية خاصة على ذلك المجـــال من مجالات أنشطة الوكالة. والآن، وبعد أن حصلت بيلاروس علـــى استقلالها، بدأت تتخذ خطـــوات جادة للحصول علـــى مركز الدولة غيـــر الحائـزة لأسلحة نووية. وقد صدقت على معاهـــدة "ستارت"، وانضمت بوصفها دولة غير نووية الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووقعت على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان فتح باب التوقيع على معاهـــدة الحظـــر الشامل للتجارب النووية معلما رئيسيا آخر في هذا المجال. وقد وقّع وزير خارجية بيلاروس على تلك المعاهدة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وهو أول يوم فتحـــت فيه للتوقيع.

وبيلاروس تقدر الجهود التي تبذلها الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية لتشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبعد التوقيع على معاهدة بليندابا أصبح النصف الجنوبي من الكرة الأرضيـــة برمتـــه منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية. وهذا، فـــي رأينا، ينبغي أن يشجع بلدان نصف الكرة الشمالي على اتخاذ خطوات مماثلة.

وثمـــة إسهـــام هام في عملية عدم الانتشار النووي تقدمه بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا، والتي كانت تنتشر على أراضيها حتى وقت قريب ٤٠٠ ٣ قذيفـــة نوويـــة. وستنقل آخر القذائف النووية الاستراتيجية مـــن أراضي بيلاروس قبل نهاية هذا العام، وبذلك تتحـــرر كل منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تعتبر المبادرة التي طرحتها بيلاروس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا مبادرة هامة وحسنة التوقيت، لأن تنفيذ هذه المبادرة سيسهم في عملية نزع السلاح النووي، ويساعد على منع تجدد المواجهة النووية في أوروبا، ويدعم التعهدات غير النووية الحالية لدول المنطقة، ويحول دون إمكانية زيادة الانتشار الجغرافي لأسلحة الدمار الشامل، ويعزز الثقة فيما بين الدول.

إن الهدف من الإصطلاح على لفظة "منطقة" هو إعطاء مرونة لهذه الفكرة وجذب مشاركين محتملين ودول مهتمة لمناقشتها. ونعتقد أن هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن ترتكز على مجموعة متآلفة من التزامات قانونية وسياسية تتعهد بها الدول، على المستويين متعدد الأطراف والانفرادي. ويمكن لأقرب جيراننا، سواء من يربطون أمنهم بعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي أو البلدان المحايدة، أن يشاركوا في هذا المسعى. كما يمكن لأعضاء الحلف ممن يتمتعون بوضع خاص فيما يتعلق بالأسلحة النووية لهذا الحلف أن ينضموا الى المنطقة بشكل أو آخر.

ولكن هذه الفكـــرة لا يجوز اعتبارهـــا تدبيرا مضـــادا لخطـــط توسيع حلف شمـــال الأطلسي. فهي لا تستهدف تعويق هذه الخطط، ولكنها بالأحرى تستهدف المساعدة على إيجاد حلول لإرساء أمن عموم أوروبا وتعزيز الأمن الدولي بوجه عام. وهي تراعي مصالح جميع الدول والهياكل الأمنية الأوروبية. وتعتزم بيلاروس أن تتقدم خطوة خطوة في سبيل تحقيق هذا الهدف، واضعة في اعتبارها المصالح الاستراتيجية للبلدان المعنية، ومسترشدة بالرغبة في تجنب تدمير الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية.

ونحن نؤيد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز فعالية نظام الضمانات، ونعتزم الامتثال للتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في هذا المجال. وبفضل المشاركة المباشرة للولايات المتحدة والسويد واليابان وتنسيق الوكالة، اتخذت بيلاروس الخطـوات الأولى نحو إنشاء نظام للتحقق من المواد

النووية ومراقبتها تابع للدولة. وفي هذا الشأن، نعرب عن امتناننا لحكومات تلك البلدان على مساعدتها.

وترحب بيلاروس بالتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات القائم في إطار برنامجها "٩٣+٢". ونحن على ثقة من أن الوكالة ستضطلع في المستقبل بدور هام في تعزيز نظام عدم الانتشار.

وتلاحظ بيلاروس أيضا العمل الهام الذي أنجزته الوكالة في مجال القانون الدولي والمعايير الدولية. ونشير على وجه الخصوص الى اعتماد اتفاقية الأمان النووي والعمل الجاري بشأن تنقيح اتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ووضع اتفاقية بشأن التصرف في النفايات المشعة. ونشير في هذا الصدد الى أن بيلاروس بدأت بالفعل في إجراءات الانضمام الى اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والبروتوكول المشترك.

والاتجار غير المشروع بالمواد النووية يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لأمن الدول. وفي هذا الصدد، يعد برنامج العمل الخاص بهذا المجال والمتفق عليه في مؤتمر قمة موسكو للسلامة والأمن النوويين حسن التوقيت بوجه خاص. وننوه أيضا بالاقتراحات المقدمة من الاتحاد الروسي لوضع اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، والتي تجري مناقشتها الآن في اللجنة السادسة.

في هذا العام، أحيا المجتمع العالمي، بشعور بالأسى، الذكرى السنوية العاشرة لحادث منشأة تشيرنوبيل للقوى النووية. ذلك الحادث لم يترك أثرا سلبيا على تطهير الطاقة النووية فحسب، كما ذكر السيد بليكس، بل أضرّ أيضا بصحة ملايين الناس. واليوم، يعيش في المنطقة الملوثة من بيلاروس قرابة مليوني شخص من بينهم ٠٠٠ ٥٠٠ طفل. ووفقا لأكثر التقديرات اعتدالا فإن الأضرار الاقتصادية والمادية التي لحقت ببيلاروس من جراء ذلك الحادث تعادل ٣٢ ميزانية سنوية للجمهورية، أو ٢٣٥ بليون دولار.

وبيلاروس تدين بعميق الامتنان للجماعة الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها، على مساهمتها في تنظيم الاجتماعات الدولية التي كرست للذكرى السنوية العاشرة لكارثة تشيرنوبيل، التي عقدت في جنيف ومينسك وفيينا وكييف.

وقد خلص المشاركون في اجتماع مينسك الى أن الزيادة الكبيرة في انتشار سرطان الغدة الدرقية بين الأطفال والشباب في البلدان المتضررة بذلك الحادث، والذين يزيد مجموعهم على ٠٠٠ ١ شخص، كانت بسبب الآثار الإشعاعية لكارثة تشيرنوبيل. بل انه في الوقت الراهن بدأت تظهر أنواع جديدة من الأورام. وقد أكدت الاجتماعات الدولية مرة أخرى على مدى اتساع نطاق مأساة تشيرنوبيل، وعلى طبيعة نتائجها الطويلة الأجل، والحاجة الى زيادة التعاون الدولي في مساعدة السكان المتضررين، وأهمية مواصلة البحوث العلمية عن هذا المجال، وضرورة التحرك من مرحلة البحث الى المشروعات الملموسة.

ووفد بيلاروس على يقين من أن الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستستفيدان من نتائج تلك الاجتماعات في أنشطتهما العملية، مثلما ذكر ممثل الاتحاد الأوروبي. وتشعر بيلاروس بالامتنان للأمم المتحدة على العمل الذي قامت به لإيجاد حل لمشكلة تشيرنوبيل، ولكننا نشعر بقلق شديد لأن المناقشات الجارية الآن بشأن إغلاق منشأة تشيرنوبيل أدت الى تقليل الاهتمام بمشكلة إزالة الآثار الصحية والايكولوجية الناجمة عن الكارثة. ونود في هذا الصدد أن نوجه عناية الوفود الى مبادرتين هامتين طرحتهما بيلاروس في مؤتمر فيينا المعني بتشيرنوبيل، وهما إنشاء مركز دولي واحد للتعامل مع المشاكل المتصلة بتشيرنوبيل، يتولى توحيد الجهود التي يبذلها العلماء من مختلف البلدان التي تجري أبحاثا في هذا الميدان، وضرورة إنشاء صندوق لحماية كوكبنا، يتلقّى نسبة مئوية من دخول شركات الهندسة النووية والطاقة النووية،

لاستخدام هذه الأموال في القضاء على آثار الكوارث النووية وتنفيذ البرامج الايكولوجية الهامة، ويحدونا الأمل في أن تبدي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تفهما ودعما لهذه الأفكار.

وبيـــلاروس مقتنعة بأننا سنتفق في القريب العاجل على استراتيجية للأمم المتحدة بشأن توسيع التعاون الدولي المتعلّق بتشيرنوبيل في العقد الثاني بعد وقوع الكارثة، بمشاركة نشطة من الوكالة.

إن أحد أهم مجالات نشاط الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية هو التعاون الفني. ونحن نلاحظ الأهمية العملية التي تتسم بها التوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الثالثة بشأن سياسات التعاون الفني، وعلـــى وجه الخصوص دور الوكالة الإيجابي بوصفها منسقا في تعزيز الهياكل الأساسية لضمان الأمان الإشعاعي والنووي في الدول المستقلة حديثا. ونؤيد المبادرة التي اتخذتها الوكالة مؤخرا لتقديم دعم فني إضافـي كجزء من برنامج التعاون الإقليمي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وينبغـــي للوكالة أن تواصل في المستقبل اتباع نهج مرن لتنظيم التعاون الفني لتلك البلدان، على أن تضع في الاعتبار مصالحها الوطنية.

وفي هذا الصدد، تواصـــل حكومـــة بيلاروس دعمها للوكالة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائـــي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول المهتمة بمنشأة محمية ولاية بوليسكي للوقاية من الإشعاع والحفاظ على البيئة، التي تجري أبحاثا علمية عن أثر التأيين على البيئة. وهناك اخصائيون على مستوى عال من الكفـــاءة فـــي هذه المنشأة يحضرون عددا من المشاريع العلمية المحددة التي سيحتاج تحقيقها إلى دعم مالي دولـــي. وفـــي هذا الصدد، نود أن نطلب تقديم دعم إلى هذه المشروعات ذات القيمة العلمية والعملية للمجتمع الدولي كله.

في الختام، يـــود وفد بيلاروس أن يعرب عن تقديره للعمل الذي قامـــت به الوكالة في ١٩٩٥، ويؤيد مجالات الأولوية لأنشطتهـــا في المستقبل. ونحن نأمل أيضا أن يتحقق تعاون وثيق مع الوكالة في حل جميع المشاكل المتصلة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

السيد أبو الحسن (الكويت): إن دعم الكويت للأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ومراقبتها، ينبع من إيمان دولة الكويت الحقيقي بأهمية هذا الدور وبالمسؤولية الملقاة على عاتق الوكالة والتي لن تستطيع أن تصل إلى النجاح المنشود في أعمالها إلا من خلال تعاون أعضاء المجتمع الدولي في دعم أنشطتها التي تقوم بها في هذا المجال.

إن الكويت، كبقية دول العالم التي تنشد السلام والأمن والاستقرار، لن تتنازل عن الحلم الذي يراود شعوب العالم في العمل على جعل كوكبنا خاليا من أسلحة الدمار الشامل، النووي منها والكيميائي والبيولوجي. وتلك أمنية ظهرت نتيجة لإدراك الكويت لخطورة هذه الأسلحة الفتاكة التي تهدد الأجيال الراهنة والقادمة وتهدد الاستقرار الذي ننشده والذي لن يتحقق إلا بالاستخدام العقلاني والرشيد لهذه الطاقة.

إننا في الكويت نضم صوتنا إلى تلك الأصوات التي تنادي باستغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية والتنمية الاقتصادية، خاصة على إثر التطور التكنولوجي الهائل في استخدام تلك الطاقة، ولذلك فإننا نعرب عن ارتياحنا لما ورد في التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إحراز تقدم كبير في تقييم دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية، وكذلك العمل على استغلالها في مجالات توليد الكهرباء بشكل يتم التأكيد فيه على مبدأ الضمانات والسلامة النووية، حيث أن هذا الاستخدام السلمي للطاقة النووية سوف يبدد المخاوف والقلق الذي نعيشه نتيجة الآثار السلبية التي يخلفها الاستخدام السيئ لهذه الطاقة والانبعاثات الإشعاعية وما ينتج عنها من مخاطر على الصحة والبيئة العالمية بشكل عام.

إن حكومة بلادي تتابع باهتمام بالغ الجهود الدولية المبذولة في سبيل حظر انتشار الأسلحة النووية. ففي الوقت الذي أعربت فيه الكويت عن ارتياحها لتوصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الموافقة على تمديدها

إلى أجل غير مسمى، فإنه لا يفوتنا أن نرحب بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آملين بأن تكون هذه مقدمة للنزع الشامل للسلاح النووي.

ويسر الكويت أن تكون من بين أوائل الدول التي وقّعت بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على هذه المعاهدة التي نتمنى أن تتوفر لها الظروف المناسبة واللازمة لكي تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

كما أننا في الكويت نولي اهتماما بالغا لأنشطة الوكالة لضمان عدم انتشار هذه الأسلحة النووية أو استخدامها للأغراض العسكرية، لذلك فإننا نرى أن من أهم أنشطة الوكالة هو التشدد في تطبيق نظام الضمانات الذي يهدف إلى منع تحول الطاقة النووية إلى الاستخدامات العسكرية، لذلك فإننا نؤيد العمل على تعزيز هذا النظام، وسد الثغرات الموجودة فيه، وهو النظام الذي تبيّن، مع الأسف، أنه من السهل اختراقه كما حدث مع بعض الدول التي أشار إليها تقرير الوكالة.

إن عملية الحد من التسلح النووي تتطلب كما أشرت في بداية كلمتي تضافر الجهود الدولية لوضع هدف الحد من التسلح النووي موضع التطبيق العملي والجاد. ولعل التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وكذلك التوقيع على معاهدة "بليندابا" الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يعتبران مثليين على هذا التطبيق العملي لمبدأ الحد من التسلح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا المجال يحدونا الأمل، ونتطلع إلى اليوم الذي تعلن فيه منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، إلا أن رفض اسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة يعد عقبة رئيسية تقف أمام تحقيق هذا الهدف. وإننا نحيي الجهود الكبيرة التي يبذلها المدير العام للوكالة لتحقيق هذا المسعى، وندعوه إلى مواصلة مشاوراته مع دول الشرق الأوسط لتيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها بما فيها الأسلحة غير النووية.

إننا في الكويت نؤكد دعمنا الكامل لجهود الوكالة الدولية وفرق التفتيش التابعة لها وندعوها إلى مواصلة تطوير خطتها للرصد والتحقق المستمرين في العراق. وإننا نأمل مشاركة فعالة من قِبل الوكالة والدول الأعضاء في تنفيذ آلية الاستيراد والتصدير التي اعتمدها مجلس الأمن بقراره ١٠٥١ (١٩٩٦) لمنع العراق من الحصول على مواد لبناء وتطوير مقدرته النووية غير المستخدمة للأغراض السلمية.

كما أن الكويت تولي اهتماما بالغا للجهود التي تقوم بها اللجنة الخاصة المكلفة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية والمفتشون الدوليون لضمان عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق فإن الكويت تود أن تعرب عن دعمها المطلق والكامل للجهود التي تقوم بها اللجنة الخاصة المكلفة بتدمير أسلحة الدمار الشامل برئاسة السفير رالف ايكيوس.

إن الكويت عندما تتحدث عن المخاوف الناشئة من انتشار هذه الأسلحة النووية فإنها تتحدث من واقع تجربة ما زالت تعيشها، لذلك تدعو الكويت بأن يتضافر المجتمع الدولي في استغلال هذه الطاقات الهائلة نحو خلق عالم ينعم بالطمأنينة لا بالقلق، وينعم بالتنمية لا بالحروب والتدمير، ويؤمن بالمبدأ الذي يربط السلم والاستقرار بالتنمية والعمل على استغلال هذه الطاقة التي وهبها الله من أجل رخاء ورفاهية شعوب العالم كافة.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أذكر بأن وفدي يوافق على البيان الذي قدمته أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. ولذلك سأتناول فقط المسائل التي ترى الجمهورية التشيكية أن لها أهمية خاصة.

بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون عام ١٩٩٧ عام التقييم المتعمق لما تم إنجازه وما كان من الممكن أن يتم بطريقة أفضل في مسار

الوكالة طوال ٤٠ عام من وجودها. ونرى أن النتائج الإيجابية لها الغلبة في مجال الضمانات وفي مجال الأنشطة التشجيعية. واسمحوا لي أن أستعرض بعض الأحداث الرئيسية التي جرت منذ الدورة الخمسين للجمعية العامة. يتميز مجتمع الطاقة النووية الدولي وكذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في النهاية، بحادث أساسي هو بدء نفاذ اتفاقية الأمان النووي مؤخرا. إن إبرام الاتفاقية وفتحها للتوقيع في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٤ خطوتان هامتان صوب التوصل إلى أعلى قدر من الأمان لمحطات توليد القوى النووية في جميع أنحاء العالم. والجمهورية التشيكية تطلب إلى الدول الأعضاء التي لم توقّع وتصدق على الاتفاقية حتى الآن أن تفعل ذلك، لأن أوسع قدر ممكن من التقيد بهذه الاتفاقية هو وحده الذي يسمح لنا بتحقيق أهدافها.

ويتضمن الأمان النووي، أمان التصرف في النفايات المشعة. وقد شارك الخبراء التشيك في عمل الفريق المفتوح العضوية في إعداد نص مشروع اتفاقية يتناول هذه القضية الحساسة. إن إبرام اتفاقية بشأن أمان التصرف في النفايات المشعة يحظى بأولوية بالنسبة لنا ونعتقد أن المناقشة في هذا الفريق ستؤدي إلى نص توفيقي يمكن أن يقدم إلى مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب.

وتنظر الجمهورية التشيكية بارتياح إلى التطورات في ميدان الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى. ونرحب بإنشاء قاعدة بيانات لما يحدث في هذا الميدان، تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه القاعدة مصدر مفيد للمعلومات يساعد الدول الأعضاء في التعرف على الموردين والمتلقين المحتملين وفي مكافحة النقل غير المشروع عبر الحدود.

ويسرنا أنه في عملية تنقيح اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية نجح الخبراء في تضييق الخلافات فيما بينهم وأحرزوا تقدما ملموسا صوب الانتهاء من استكمال الاتفاقية. ونود أن نشهد في المستقبل القريب حدوث تقدم مماثل في المفاوضات المتعلقة باتفاقية التمويل التكميلي.

وتولي الجمهورية التشيكية دائما أهمية بالغة لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان المنشآت النووية على الصعيد العالمي وذلك وفقا للولاية الممنوحة لها بمقتضى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. بيد أننا أيضا ندرك أن نظام الضمانات الحالي لا يمكّن الوكالة من كشف الأنشطة النووية السرية وغير المعلنة المحتملة. إن نظام الضمانات في حاجة إلى التعديل والتعزيز. ونؤكد مرة أخرى التزامنا حيال عمل لجنة الصياغة المعنية بالبروتوكول التكميلي لاتفاقات الضمانات. وستبذل الجمهورية التشيكية كل ما في وسعها للإسهام في الانتهاء المبكر قدر الإمكان من صياغة هذا النص الذي سيكون أداة للتنفيذ الفعال والأكثر كفاءة للضمانات.

والنظام الأساسي للوكالة الدولية يعطي للوكالة ولاية تعزيز استخدام الطاقة النووية في جميع الأنشطة الإنسانية المقتصرة على الأغراض السلمية. وتسلّم الجمهورية التشيكية تماما بأهمية المساعدة التقنية وبرامج التعاون التي تقدمها الوكالة الدولية لعدد كبير من الدول وتشيد الجمهورية التشيكية بجهود الوكالة في هذا الصدد. ولم تكن الجمهورية التشيكية على الإطلاق من البلدان المتلقية لهذا النوع من المساعدة التقنية ومع ذلك قمنا دائما بالوفاء بتعهداتنا حيال الصندوق الطوعي للتعاون التقني ودفعنا اسهاماتنا في الميزانية العادية بالكامل وفي الوقت المحدد. هذه هي الطريقة السليمة لتناول الصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتمكين الوكالة من الاضطلاع بجميع مهامها. وعند النظر في التعاون التقني والمساعدة التقنية للدول الأعضاء في الفترة القادمة ينبغي للوكالة الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار الانضباط المالي في هذه الدول أيضا.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذلها الوكالة، فإنها غير قادرة على التحقق من الإعلان الأولي بشأن المواد النووية الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن هذا البلد لم يمتثل

بالكامل حتى الآن لاتفاق الضمانات. وعلى الرغم من أنه أحرز بعض التقدم فإن الجمهورية التشيكية لا تزال تناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توفر للوكالة جميع المعلومات اللازمة للتحقق من صحة الإعلان وكماله، وأن تسمح بدخول المفتشين إلى جميع المنشآت التي ستكون خاضعة للضمانات وأن تساعد الوكالة الدولية في مداولاتها.

ونأسف أيضا للظروف السائدة في العراق التي جعلت من الصعب على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يواصلوا أنشطتهم في الرصد والتحقق خارج بغداد. والجمهورية التشيكية تؤيد الوكالة تأييدا تاما في جهودها المستمرة للتحقيق في جميع جوانب برنامج الأسلحة النووية السابق في العراق ولتحليل الوثائق التي أمكن الحصول عليها وتطلب إلى العراق التعاون مع الوكالة في حسم التضاربات المتبقية.

وفي الختام أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفدي لعمل الوكالة ودعمها لهذا العمل. ويوصي وفدي باعتماد مشروع القرار بشأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير المقدم إلى الجمعية العامة عن أنشطتها والوارد في الوثيقة A/51/307. كما نود أن نشكر المدير العام للوكالة السيد هانس بليكس، على بيانه الذي أدلى به صباح اليوم وعلى المعلومات الإضافية التي أتاحها هذا البيان عن أعمال الوكالة أثناء السنة الماضية.

ويعبر الاستعراض السنوي الذي تجريه الجمعية لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اهتمام الدول الأعضاء المستمر بالدور الذي تضطلع به الوكالة وبأنشطتها، التي تشمل كلاً من تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتوفير التعاون والمساعدة التقنيين للبلدان ولا سيما النامية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتتسم فترة ما بعد الحرب الباردة هذه باعتماد تدابير هامة في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخرا، وهي المعاهدة التي أيدها بلدي ووقّع عليها. ومن ثم فإن على الوكالة بوصفها أداة لمنع الانتشار النووي الاضطلاع بدور حيوي في تعزيز هذه التدابير وغيرها من التدابير التي ينبغي أن تعتمد حتى يتسنى تخليص العالم مما لديه من ترسانات الرعب، ولا سيما ترسانات الأسلحة النووية.

وبالمثل فإننا نؤيد برنامج تعزيز فعالية الوكالة وتحسين فعالية نظامها للضمانات الذي اشتهر باسم ٩٣+٢. ومهما كان هذا النظام مرغوبا فيه، نعتقد أن تنفيذ هذا البرنامج ينبغي أن يأخذ في الحسبان مبادئ أساسية معينة، وخاصة الحاجة إلى إيجاد التوازن بين الالتزامات الجديدة للدول وحقها الأساسي في السيادة. ومن الضروري أيضا أن نضمن ألا ينطوي هذا البرنامج على تكاليف إضافية تؤدي إلى زيادة مفرطة في مساهمات الدول. وفي هذا الصدد نعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يتعين عليها أن تتحمل الجانب الأكبر من تكاليف تنفيذ التدابير الجديدة المقترحة. وأخيرا فإن تطبيق نظام ٩٣+٢ ينبغي أن يكون متسقا مع مبدأ العالمية.

وينبغي أن يكون هدف تحقيق العالمية لنظام ضمانات الوكالة موضوعا لجهود وطيدة العزم ومستمرة يبذلها المجتمع الدولي بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الشرق الأوسط ما زالت قدرة اسرائيل النووية خارج نطاق الرقابة الدولية، مما يشكل تهديدا مستمرا لأمن الدول الأخرى ويعوق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. ونود هنا أن نكرر من جديد مناشدتنا لإسرائيل، وهي الدولة الوحيدة التي لم تنضم في المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إلى المعاهدة وأن تضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الشامل. وهذا من شأنه أن يتيح إقامة منطقة مجردة من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مما يؤدي، بدوره، إلى تعزيز ثقة دول المنطقة بعضها ببعض. وهذه الثقة ضرورية لتحقيق السلام الدائم. ومن شأن المنطقة أن تكون مكملة للمنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، نظرا إلى أن السلام والأمن في القارة الأفريقية وفي الشرق الأوسط متكافلان ووثيقا الصلة أحدهما بالآخر.

وثمة جانب لأعمال الوكالة لا يقل أهمية وهو المتعلق بتقديم المساعدة التقنية والتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية لصالح البلدان النامية. ونظرا لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، يجب تشجيع وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. هذا فضلا عن ضرورة نقل التكنولوجيا ذات الصلة حتى يمكن التعجيل بتنمية بلدان الجنوب ووضع أساس التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وهذا النوع من التنمية مرادف للأمن بأوسع معانيه. ومن بين المجالات المدنية العديدة التي يمكن استخدام الطاقة النووية فيها المجالات التي تشمل الهيدرولوجيا وإزالة ملوحة مياه البحر وإجراء الدراسات عن استخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن تطويعها لاحتياجات البلدان النامية ومنها تونس.

وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع بدور حيوي في مجال النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونرحب بالتدابير والقرارات التي اتخذتها الوكالة لتعزيز أنشطتها في هذا الميدان. كما نؤكد على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي لبرامج الوكالة في ميدان التعاون التقني، ونعتقد أن الفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين المنشأ داخل الوكالة يتعين عليه البحث عن طرق لزيادة تعزيز هذا التعاون.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد أهمية تحسين تمثيل مختلف مناطق العالم داخل أجهزة الوكالة. وما زالت مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا ناقصة التمثيل في مجلس محافظي الوكالة. ولقد آن الأوان لتوسيع عضوية المجلس لكي تشمل دولا أخرى من هذه المناطق، حتى يعزز الطابع التمثيلي للوكالة وتعزز مصداقيتها وعالميتها.

السيد بالتوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشاطر وفدي الآراء التي طرحت من قبل في بيان ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به. واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانة الوكالة لما قاما به من عمل، على نحو ما بدا في التقرير السنوي لعام ١٩٩٥ وفي البيان الاستهلالي الشامل الذي أدلى به السيد هانس بليكس. ونأمل أن يكون مشروع القرار السنوي المقدم الذي يؤكد الثقة بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية معينا للوكالة بصفة خاصة على إنجازها لمهامها المنوطة بها بما يتفق مع الوظائف التي ينص نظامها الأساسي عليها.

ومما لا شك فيه أن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنجاز له أبعاد تاريخية حقا. وقد اضطلعت بلغاريا بدور بناء ضمن مؤتمر نزع السلاح في عملية التفاوض للتوصل إلى تلك المعاهدة. وتمشيا مع سياسات بلغاريا طويلة العهد المؤيدة لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وقّعت على المعاهدة في نفس اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها هنا في نيويورك. ونعتقد أن تلك المعاهدة ستعزز عدم انتشار الأسلحة النووية وتساهم في نزع السلاح النووي. ونضم صوتنا إلى الأصوات التي تدعو جميع الدول لأن تصبح أطرافا في تلك المعاهدة حتى يمكن للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ في أبكر تاريخ ممكن، حاظرة بذلك جميع تفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات إلى الأبد.

ونعتقد أن اختيار موقع المنظمة المعنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا ووجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيها سيسهلان تحقيق أقصى قدر من التعاون وأدنى قدر من الازدواجية في عملهما.

وثمة خطوة هامة أخرى تتخذ على سلم الأمن تتمثل في اختتام مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة لما يسمى باتفاقية وقف الإنتاج. إننا نحث مؤتمر نزع السلاح على تنشيط لجنته المخصصة التي أسندت إليها في العام الماضي مهمة التفاوض للتوصل إلى معاهدة لا تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو نبائط نووية متفجرة أخرى. وتؤيد بلغاريا بدء المفاوضات في وقت مبكر بشأن هذه المسألة.

وكما يظهر في البيان الاستهلالي بشأن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برز في عام ١٩٩٦ عدد من الاتفاقات الدولية العامة، ففي ٢٤ تشرين

الأول/أكتوبر بدأ نفاذ اتفاقية الأمان النووي التي تشجع وجود ثقافة عالمية للأمان النووي. وتتطلع بلغاريا إلى التنفيذ المبكر لهذه الاتفاقية، بوصفها من الدول التي أصبحت بالفعل طرفا فيها. وعلى مسار آخر، يتحقق تقدم طيب في عملية الإعداد لاتفاقية الأمان في تصريف النفايات المشعة. ويبدو أن العمل الجاري لتنقيح اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية قد وصل إلى مرحلة يمكن التنبؤ فيها بقرب استكمال إعداد تلك الاتفاقية في وقت ليس ببعيد. ونظرا لأهمية المشاركة على أوسع نطاق ممكن في عملية التنقيح التي ستجرى مستقبلا لاتفاقية فيينا، فإننا نؤيد ما يسمى بالنهج التدريجي بالنسبة للمسؤولية المدنية للمشغلين كحافز رئيسي لتحقيق هذا الهدف. ونرى أيضا أن عملية التنقيح ينبغي عدم فصلها عن عملية وضع نظام للتمويل التكميلي.

وترحب بلغاريا بالإسهام الهام للوكالة والدول الأعضاء في عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ الجزء ١ ومن خلال التعجيل بالجهود الرامية إلى استكمال بروتوكول نموذجي لتنفيذ التدابير المقترحة لبرنامج "٩٣+٢" الواردة في الجزء ٢. ونعتبر هذه التدابير مناسبة للتأكد من عدم وجود أنشطة نووية غير معلن عنها. وستعزز قدرة الوكالة بما يتمشى مع المقرر الخاص بالمبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

إن تدابير مراقبة الصادرات الوطنية في الميدان النووي تساعد في منع انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد بلغاريا - بوصفها عضوا في لجنة زنغر وفي مجموعة الموردين النوويين - الرأي القائل بأن الحق المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار في تطوير البحث في الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها ينبغي أن يمارس طبقا للالتزامات بعدم الانتشار المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

ولا تزال المعالجة الصحيحة للمشاكل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المصادر المشعة تتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي. وتسليما بحقيقة أن المسؤولية الأساسية في هذا الميدان هي على الصعيد الوطني، فإننا نرحب بالأهمية المتعاظمة للتعاون الدولي بين الدول الأعضاء وبالدور الذي تضطلع به الوكالة لتيسير هذا التعاون. ومن المتوقع أن يؤدي برنامج منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، الذي اعتمده المشاركون في مؤتمر قمة موسكو للسلامة والأمن النوويين المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى تعزيز التعاون فيما بين الحكومات في جميع الميادين ذات الصلة، مما يردع عمليات الاتجار غير المشروع. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن قاعدة البيانات الموحدة التي أنشأتها الوكالة في هذا المجال أصبحت جاهزة للعمل بالفعل.

ويبين التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٥ بوضوح أن الوكالة تواصل الاضطلاع بدور حيوي في النهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي تعزيز السلم والأمن العالميين على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي وفي الصكوك الدولية ذات الصلة. ونرحب أيضا ببيان الوكالة المشجع لعام ١٩٩٥ عن الضمانات. وتكرر بلغاريا التأكيد على تصميمها على أن توالي الوفاء بالتزاماتها في هذا الميدان.

ونلاحظ بارتياح أنه فيما يتعلق بالتعاون التقني أسفرت الزيادة الشاملة في عطاء البرنامج في عام ١٩٩٥ عن ارتفاع معدل التنفيذ الذي يبلغ ٧٥,٧ في المائة. ونود أن نشيد بشكل خاص بالزيادة في عدد المشاريع النموذجية، والزمالات، والزيارات العلمية، والمشاركة في الدورات التدريبية. وتؤدي هذه الأنشطة المترابطة إلى توسيع نطاق الهدف الأساسي للتعاون التقني من أجل تعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

ولأنشطة الوكالة فيما يتعلق بتوليد القوى النووية ودورة الوقود وكذلك الأمان النووي والإشعاعي أهمية كبيرة لتطوير عملية توليد القوة النووية وللتشغيل الآمن للمرافق النووية. ونحن بوصفنا من البلدان التي تشغل مفاعلات لتوليد القوى النووية من طراز WWER، فإننا مهتمون بشكل خاص بالعمل الذي تقوم به الوكالة في هذا الميدان.

كما أننا ممتنون للوكالة لما تقدمة إلينا من المساعدة العملية في تحسين الأمان لوحدات محطتنا لتوليد القوى النووية (محطة Kozloduy) وفي توطيد الهيئة البلغارية للأمان النووي.

وقد أبدت حكومة بلغاريا وهيئتها الوطنية للأمان النووي نهجا يتسم بالمسؤولية إزاء الأمان النووي تتخذ بموجبه جميع التدابير اللازمة للتشغيل الآمن لمحطة كوزلودوي لتوليد القوى النووية. وتم وضع برنامج لإصلاح الوحدات ١-٤ لهذه المحطة والارتقاء بسلامتها وإعادة تجهيزها. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الآن بالتعاون مع الوكالة، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، وشركة ويستنغهاوس، وشركة سيمينز، ومعهد كورشاتوف.

وتضطلع القوة النووية وستواصل الاضطلاع بدور هام في تلبية المطالب الوطنية من الطاقة. وقد بلغت كميات الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر نووية ٤٦,٤ في المائة من إجمالي الطاقة التي استهلكتها بلغاريا في عام ١٩٩٥.

كما أخر مجلس الوزراء البلغاري واللجان البرلمانية ذات الصلة استراتيجية جمهورية بلغاريا لتنمية الطاقة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ وما بعدها حتى عام ٢٠٢٠. وهدف هذه الاستراتيجية هو إرساء نسبة مُثلى بين مختلف موارد الطاقة. ويحقق التنويع الحالي لموارد الطاقة هذا الهدف، ومع ذلك ليس هناك أي بديل للتوسع في توليد الكهرباء من مصادر للقوى النووية بعد عام ٢٠١٠ وفقا لهذه الاستراتيجية.

وإلى جانب تنمية القوة النووية، تواصل بلغاريا إيلاء اهتمام نشط لتطبيق الطرق والتقنيات النووية في مجالات الطب والزراعة والصناعة.

وأود أن أختتم بياني بتكرار التأكيد على دعم حكومة بلدي لأنشطة الوكالة. ونحن على ثقة بأن الوكالة ستستطيع تحت القيادة القديرة لمديرها العام السيد هانز بليكس أن تواجه تحدياتها الجديدة كما أوضح السيد بليكس والمتكملون السابقون. وبلغاريا عاقدة العزم على أن تكون شريكا يعول عليه للوكالة في هذه الجهود.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ وفد بلدي يؤيد طوال سنوات عديدة اعتماد مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند، ونحن ممتنون للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقريره بشأن أنشطة الوكالة. ويقدم هذا التقرير استعراضا عاما للقضايا الهامة المدرجة حاليا في جدول أعمال الوكالة. ونرى أن الوكالة تضطلع بدور بالغ الأهمية في قضايا عديدة تتراوح بين تعزيز البحث عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ودعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي أداء الوكالة لهذه المجموعة المتنوعة من الوظائف فإنها نموذج للكفاءة والفعالية. وكما حدث في السنوات السابقة، تؤيد نيوزيلندا لذلك تأييدا كاملا اعتماد مشروع القرار ذي الصلة، ويسرها أنها استطاعت مرة أخرى أن تكون من المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا.

وتمثل السنة الحالية كذلك علامة بارزة في علاقة نيوزيلندا بالوكالة. ففي المؤتمر العام للوكالة المعقود هذا العام في شهر أيلول/سبتمبر، حصلت نيوزيلندا على مقعد في مجلس المحافظين للوكالة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُمثل بلدي فيها في هذا المجلس. وسعينا إلى الانتخاب لشغل هذا المقعد إدراكا لحقيقة أن لأنشطة الوكالة في مجال عدم الانتشار وغيرها من الأنشطة أهمية متزايدة لجميع البلدان، بما فيها البلدان التي ليست لديها، مثل نيوزيلندا، صناعات نووية كبرى. ونحن ممتنون بشكل خاص لزملائنا في مجموعتنا الإقليمية، وهي مجموعة بلدان جنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، على دعمهم لترشيحنا، ونتطلع قدما إلى العمل الوثيق مع الأعضاء الآخرين في المجلس فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تتناولها الوكالة.

ولهذه الأسباب تركز نيوزيلندا الآن أنظارها على الوكالة أكثر مما فعلت في أي وقت مضى. إن هذا الوقت يبدو لنا وقتا هاما في تاريخ الوكالة. وتكفي مجرد نظرة عابرة إلى تقرير المدير العام لتبين الدور الجوهري الذي تلعبه الوكالة في بعض المسائل الأساسية التي يحاول المجتمع الدولي أن يعالجها. وأود أن أشير إلى المعالم الرئيسية لبعض المجالات التي تعلق عليها نيوزيلندا أهمية كبيرة جدا.

إننا نعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون لها دور هام في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتوقع أن تعمل الوكالة في تعاون وثيق مع الأمانة الفنية المؤقتة التي ستنشأ عما قريب في فيينا. ويعتقد وفدي أنه ستسنح فرص كثيرة للتعاون بين هاتين المنظمتين في كلا المجالين الإداري والفني. ويمكن تعلم دروس كثيرة من خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكتسبة خلال السنوات الأربعين الماضية. غير أننا نتوقع أن تتدفق منافع التعاون في الاتجاهين وأنه ستوجد مجالات كثيرة لنشاطات مشتركة.

ولعل الجمعية تذكر الأهمية التي علقتها نيوزيلندا على النجاح في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكانت نهاية التجارب النووية في منطقتنا من النقاط البارزة لبلدي خلال هذه السنة. غير أن القلق الذي طالما ساور نيوزيلندا وأعضاء آخرين بمحفل جنوب المحيط الهادئ، بشأن الآثار البيئية المتحملة للتجارب النووية، ما زال باقيا. وتثني نيوزيلندا، في هذا السياق على الوكالة لمساندتها دراسة اللجنة الاستشارية الدولية عن الوضع الإشعاعي في الجزر المرجانية بموروروا وفنغاتاو. ونأمل أن تأتي تلك الدراسة بإجابات على التساؤلات حول آثار التجارب النووية الماضية.

وهناك مسألة أخرى ذات أهمية مباشرة لمنطقتي، وهي شحن المواد النووية عن طريق المحيط الهادئ الجنوبي. توافق نيوزيلندا والبلدان الأخرى في المنطقة على أن هذا الشحن ينبغي القيام به وفقا لأعلى المقاييس الدولية الخاصة بالسلامة. ونساند نية الوكالة إبقاء اللوائح المعمول بها قيد النظر كي تكفل أن تظل تلك اللوائح متمشية مع التطورات العلمية والتكنولوجية. وإذا ما تمت بنجاح المفاوضات بشأن اتفاقية عن السلامة في التصرف بالنفايات المشعة، فسيكون في ذلك مزيد من التعزيز لمقاييس الأمان المتشددة. ونعتقد أيضا أن المفاوضات بشأن اتفاقية تعالج موضوع المسؤولية عن الأضرار النووية ينبغي اختتامها بسرعة، وأن تلك الاتفاقية ينبغي أن تشمل الأضرار البيئية.

وتشارك الوكالة أيضا مشاركة وثيقة في الجهود الرامية إلى إزالة التوتر في مجالين يهتم بهما بلدي اهتماما كبيرا. فقد رحبت نيوزيلندا بتنفيذ الوكالة الفعال لقرارات مجلس الأمن عن العراق، ونطلب إلى ذلك البلد أن يتعاون تعاونا كاملا مع أفرقة الوكالة. ونساند كذلك جهود الوكالة لتنفيذ اتفاق الضمانات الملزم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونحث سلطات هذا البلد على أن تعود إلى الامتثال الكامل لأحكام ذلك الاتفاق. وعضوية نيوزيلندا في المنظمة الكورية لتنمية الطاقة يقصد منها - جزئيا تشجيع التحركات في ذلك الاتجاه.

وتقيم هاتان التجربتان دليلا قويا على أن مسألة عدم الانتشار ليست مسألة أكاديمية. وتؤكدان أيضا على الحاجة إلى ضمانات فعلية. لهذه الأسباب يود وفدي أن يشير بصفة خاصة إلى برنامج الوكالة لتعزيز نظام الضمانات - من ضمن الطائفة الواسعة للنشاطات الهامة التي تبذلها الوكالة - بوصف هذا البرنامج حيويا بصفة خاصة. لقد دلت التجربة في العراق على أن الضمانات التقليدية ليست كافية في حد ذاتها لإيجاد ثقة كاملة بنظام عدم الانتشار. ومن الضرورات الأساسية الآن اتخاذ مزيد من التدابير لتوقي خطر النشاطات النووية المستترة.

وتبعا لذلك تؤيد نيوزيلندا بقوة برنامج ٩٣+٢ الذي وضع لمعالجة هذه المشكلة. ونرحب بالتدابير التي استطاعت فعلا الوكالة اتخاذها حتى الآن بموجب ما تملكه حاليا من سلطة، غير أنه من الواضح أن مزيدا من التدابير الإضافية سيكون ضروريا كذلك لتوفير نظام موثوق به وفعال. إن المقدرة على استكشاف النشاطات النووية غير المعلنة أمر أساسي لموثوقية الوكالة، ولفعالية الضمانات. وهي في الواقع شرط مسبق لقيام نظام خال من الانتشار، نستطيع جميعا أن نطمئن إليه ونثق به.

ويفهم وفدي أن لجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بتعزيز كفاءة نظام الضمانات وتحسين فعاليته قد أتمت توا اجتماعها الثاني. ونحن نقدر التقدم الذي أحرز نحو صياغة بروتوكول نموذجي لتعزيز ما يوجد من اتفاقات الضمانات. ونحث الوكالة والدول الأعضاء على أن تبذل كل ما تستطيع من جهد للوصول بتلك العملية إلى خاتمة سريعة وناجحة.

إن الضمانات الفعالة حقا تكملة أساسية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستوفر أساسا لمزيد من تدابير نزع السلاح النووي. وستكون التدابير الإضافية في البروتوكول النموذجي ذات صلة مباشرة بتنفيذ اتفاقية للكف. وباختصار تتطلع نيوزيلندا، ونعتقد أن المجتمع الدولي كله أيضا يتطلع إلى الوكالة، للفراغ نهائيا من هذه المهمة الهامة والعاجلة.

وللتأكيد على الأهمية التي نعلقها على هذه المسألة، يلاحظ وفدي أن ضمانات معززة وفعالة هي أمر أساسي لتطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تمديد المعاهدة في ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى كان تقدما كبيرا في مجال عدم الانتشار النووي. وستبدأ في العام القادم العملية المعززة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وهي عملية يعلق عليها بلدي أهمية عظيمة. وما هو متوقع من منظور الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر واضح. وإني أقتبس من المبادئ والأهداف التي وافق عليها مؤتمر الاستعراض المعقود في العام الماضي ما يلي:

"ينبغي إجراء تقديرات وتقييمات منتظمة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ينبغي مساندة وتنفيذ ما يتخذه مجلس محافظي الوكالة من قرارات تستهدف زيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة، وزيادة قدرة الوكالة على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة". (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق، الفقرة ١١)

غير أن مشاركة الوكالة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لا تتوقف عند وضع ضمانات معززة. بل ستقوم أمانة الوكالة والدول الأعضاء مرة أخرى بالنظر في تنفيذ المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة. ويتطلع وفدي قدما إلى التعاون مع الأعضاء الآخرين في عملية الاستعراض التي تجري كل ثلاث سنوات، والتي سوف تبلغ ذروتها في مؤتمر الاستعراض القادم عام ٢٠٠٠.

ومن الواضح أن نشاطات الوكالة تخص جميع البلدان وليس فقط البلدان ذات الصناعات النووية. وتتطلع نيوزيلندا قدما إلى تأدية دورها في سبيل كفالة استمرار كفاءة الوكالة.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يرحب وفدي بالتقرير المفصل والمتوازن عن نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ إصدار تقريرها السنوي لعام ١٩٩٥ (GC(40)/8). الذي عرضه توا المدير العام للوكالة السيد هانس بليكس.

لقد أحرز في العام الماضي تقدم هام في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في بلدي، وفي المجتمع الدولي. وقد أحرزت الحكومة الوطنية، على الصعيد الداخلي، بسبب إصلاحات اقتصادية جذرية، تقدما في عملية التعاون الثنائي البعيدة المدى مع البلدان الملتزمة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وفي هذا الصدد تقوم شركات أرجنتينية بالخطوات النهائية في تشييد مفاعل ثالث للبحوث الخاصة بالنظائر المشعة، وبإنتاج تلك النظائر فعلا، وهو مفاعل تعاقد عليه بلد صديق.

وعلاوة على هذا فقد استهلت لجنة الطاقة الذرية الأرجنتينية، بما لها من خبرة نصف قرن، المرحلة الأخيرة من تصميم مفاعل نموذجي حديث منخفضة القدرة وبدرجة عالية من الأمان. ويمكن استخدام هذا المفاعل لتوليد الطاقة الكهربية للمدن التي يسكنها أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة أو لإزالة ملوحة ماء البحر. والأرجنتين على استعداد أكيد لتقاسم هذه التكنولوجيا مع البلدان المهتمة التي تتبع سياسة ثابتة لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بعلاقات الأرجنتين مع الوكالة أود التأكيد على أننا نواصل تقديم الدعم الكامل لأنشطة التعاون التقني. ويزود بلدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالخبراء التقنيين لمشاريع تعاون محددة مع بلدان أخرى. ونوفر، بالإضافة إلى هذا، التدريب المنتظم والدورات التعليمية للدارسين المقيمين من الدول الأعضاء في الوكالة.

ونعتقد أن من الضروري أن تقدم الدول الأعضاء في الوكالة تبرعات بغية التنفيذ الكامل لبرنامج التعاون التقني بالوكالة. وفي هذا السياق نود التشديد على أهمية الاقتصادات الوطنية والبرامج الإقليمية لتطوير الطاقة الذرية.

وعلى هذا تؤيد حكومتي على نحو مطرد البرنامج المنشأ بموجب الترتيبات التعاونية الإقليمية لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية. ونهنئ أمانة الوكالة لجهودها الهامة في الأشهر الأخيرة بالتعاون مع بلدان الإقليم والرامية إلى استكمال وتحديث ذلك البرنامج.

وفضلا عن ذلك نواصل، في الإطار الإقليمي، تعزيز عمل الوكالة من أجل حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى القرار C/E/Res.27 الذي اتخذته تلك المنظمة والذي يشجع التعاون والتشاور بين الأعضاء في مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بتعزيز نظام ضمانات الوكالة فقد بدأنا العمل مع أمانة الوكالة بقصد تنفيذ الجزء ١ من البرنامج "٩٣+٢" في المنشآت النووية الأرجنتينية. ونحث الدول الأعضاء المشاركة في اللجنة الحكومية الدولية على أن تختتم المفاوضات بشأن الجزء ٢ من ذلك البرنامج؛ فمن شأن اختتامها أن ييسر تحسين نظام الضمانات الراهن بأن يتيح للوكالة أدوات أفضل لمنع أو كشف الانحرافات الممكنة عن نظام عدم الانتشار.

وفي هذا السياق، ولضمان فعالية هذا التحديث نرى أن من الضروري أن يكون نظام الضمانات الجديد عالميا في تطبيقه وبالتالي مستقلا تماما عن أي نوع من الاتفاقات المبرمة بين البلدان والوكالة.

ويود بلدي الإعراب عن ارتياحه العميق لدخول اتفاقية الأمان النووي مؤخرا حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، استهلت السلطة التنفيذية الوطنية اتخاذ الإجراءات التي تمكن الكونغرس من التصديق على الاتفاقية.

وفيما يتعلق باللجنة الدائمة التابعة للوكالة والمعنية بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية فإن حكومة الأرجنتين ترحب بالنتائج التي تم التوصل إليها في آخر اجتماع بشأن التفاوض على مشروع بروتوكول يتعلق بالتمويل الإضافي ذي الطابع العالمي. ونأمل أن تؤدي هذه العملية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٧.

كما أننا نتابع باهتمام خاص مبادرات المجتمع الدولي المتعلقة بنقل النفايات المشعة عن طريق البحر، ونرى أن اعتماد المنظمة البحرية الدولية لمدونة للنقل المأمون للمواد النووية المشعة والبلوتونيوم والنفايات عالية الإشعاع، خطوة هامة أولى لضمان مصالح الدول الساحلية.

وختاما، أود تأكيد تهانئنا للمدير العام للوكالة الذي نعتبره من أهم الشخصيات في النظام، ومن خلاله تهانئنا لجميع موظفي أمانة الوكالة لأدائهم المهني المشهور الذي تجلى في النتائج الهامة التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي.

السيد غونزاليز غالفيز (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني ويسرني أن أعرب باسم وفد المكسيك عن تقديرنا للسيد بليكس لتقريره عن الأعمال التي أنجزتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي والتي أدار دفتها بذكاء وجدارة. فنهنئه ونؤكد له مرة أخرى دعمنا وتقديرنا.

وعلى الرغم من أننا نفهم أن السيد بليكس قرر عدم إعادة الترشيح لمنصب مدير عام الوكالة فإن حكومتي تود أن تتقدم إليه بالشكر الخاص لعمله في تطوير المفاعلات في لاغونا فيرد، ولسلسلة المشاريع الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولدعمه الأكيد لاتفاقية تلاتيلولكو التي تحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. ونعرب له عن شكرنا بوصفه موظفا وزميلا، لمساهمته في قضية السلام التي نلتزم بها جميعا.

والتقرير المفصل عن الأعمال التي قامت بها الوكالة في مختلف مجالات ولايتها يعطينا صورة واضحة عن الجهود القيمة المبذولة في ميادين الكهرباء المتولدة نوويا واستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض الصحة البشرية والزراعة والأغذية وحماية البيئة، والتقدم المحرز المتعلق بالتعاون التقني والأمان النووي والإشعاعي.

وتدعم المكسيك عمل الوكالة في تنفيذ ولايتها الهامة وتدعو إلى إيجاد التوازن الذي نعتبره ضروريا بين أنشطتها الأمنية وأنشطتها للتعاون والمساعدة التقنية. ونعلق أهمية خاصة على كل جوانب عدم انتشار الأسلحة النووية التي يعتبر نظام الضمانات الدولية عنصرا أساسيا فيها. ويسرنا بوجه خاص التوقيع مؤخرا على معاهدتي بانكوك وبليندابا اللتين أنشئت بمقتضاهما منطقتان خاليتان من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا. ونأمل أن تحل معاهدة بانكوك المشاكل الراهنة فيما يتعلق بتعيين حدود تلك المنطقة وتفسيرها من قبل دول نووية معينة في تلك المنطقة.

كما نرحب بالتقدم المحرز في سبيل تعزيز نظام ضمانات الوكالة، ومن ذلك مثلا إنشاء لجنة مفتوحة العضوية لصياغة بروتوكول لتنفيذ التدابير الواردة في البرنامج "٩٣+٢" التي تتطلب سلطة إضافية وسلطات قضائية تكميلية مثل توسيع سبل الحصول على المعلومات والتوسع في الوصول المادي. وبالطبع، فهذه التدابير ينبغي أن تتفق مع حقوق الدول ودساتيرها.

وقد تأكدت رغبة المكسيك في المشاركة الفعالة في تعزيز نظام الضمانات في تقديمها عرضا رسميا بإجراء تجارب ميدانية في بلدنا من أجل التدابير الواردة في الجزء ٢ من البرنامج "٩٣+٢".

وفي الوقت الراهن، لا يقدم العرض الطوعي أي التزام ملزم ولا أية سابقة لتنفيذ تدابير الضمانات التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأراضي المكسيكية بفضل معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم الانتشار النووي. وبتصديق المكسيك على اتفاقية الأمان النووي في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن العدد اللازم من التصديقات بلغ حدا دخلت عنده الاتفاقية حيز النفاذ قبل أربعة أيام فقط. ولذا، تؤكد المكسيك مجددا التزامها الدائم بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية واهتمامها ببلوغ أهدافها المتعلقة بالأمان النووي. وبما أن العملية قد انطلقت فعلا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه ينبغي توسيع مجلس المحافظين لتعزيز طابعه التمثيلي وفعاليته.

وينبغي كذلك توافر قدر أكبر من الوضوح فيما يتعلق بمعايير تعيين الدول الأعضاء في المجلس، ويجب مراعاة التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في منطقة جغرافية محددة - مثلا، من حيث نسبة الطاقة المنتجة من المصادر النووية. وترحب المكسيك بالتقدم المحرز في العمل التحضيري المتعلق باتفاقية الأمان النووي وفي تصريف النفايات المشعة. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن اهتمام حكومة بلدي الشديد بتشجيع العمل المتعلق بتنفيذ الاتفاقية التي ينبغي أن تحظى بالتزام واسع بها وبتوافق دولي في الآراء بشأن المبادئ الأمنية العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطبيق الاتفاقية على جميع أنواع النفايات المشعة بغض النظر عن أصلها وضمان حماية صحة البشر والبيئة.

وترحب المكسيك بالتقدم المحرز في مجال استعراض اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والإعداد لاتفاقية تتعلق بالتعويض الإضافي، مما من شأنه أن يعزز النظام الدولي بشأن المسؤولية عن الأضرار النووية.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي الدعم الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي لاعتماد تدابير لتعزيز قدرة الوكالة على كشف الأنشطة النووية غير المعلنة. وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بإنشاء لجنة لصياغة بروتوكول إضافي لاتفاقات الضمانات التي سبق أن وافقت عليها معظم الدول على أساس ثنائي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبهذه الطريقة، يمكن تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للوكالة: أي إقامة نظام للضمانات يكون معززا وفعالا وشاملا.

وإن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تزداد تنوعا وأهمية بالنسبة للتنمية. وترى المكسيك أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضاعف التعاون والمساعدة وتوسعهما وذلك كي نستفيد جميعا من العلم والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، فالعدد المتزايد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية والإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح النووي، وهي ما نأمل بأن تستمر وتتقدم، سيعني التزامات جديدة وأكثر أهمية بالنسبة للوكالة

الدولية من حيث الأمان النووي. وإن اعتراف المجتمع الدولي وثقته بالدور الذي تضطلع به الوكالة أديا بمؤتمر نزع السلاح، وبدعم حاسم من جانب المكسيك، إلى أن يوصي بأن تتعاون الوكالة مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجالات تكون فيها للوكالة الدولية ميزة نسبية. وستكون خبرتها عاملا هاما في تعزيز نظام فعال للتحقق من الخطر التام لتفجيرات التجارب النووية.

وإن الوكالة التي يترأسها السيد بليكس وكالة دينامية وقادرة على الوفاء بالمتطلبات وسيتعين عليها دون شك أن تتصدى، كما كان شأنها حتى الآن، للتحدي المتمثل في المسؤوليات المتزايدة والموارد المحدودة. ويجب زيادة طابعها التمثيلي وفعاليتها، وكذلك شفافية عمليات صنع القرار فيها، ويجب جعل أنشطتها الأمنية والتعاونية أكثر توازنا. وإننا نثق بالوكالة الدولية ونثق بمديرها العام.

السيد مازيلو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، بداية، باسم وفد بلدي، أن أهنئ السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه الواضح والموجز للتقرير السنوي، الذي شدد على إنجازات واتجاهات أنشطة الوكالة خلال العام الماضي.

ويتشاطر وفد بلدي التقييمات والاقتراحات الواردة في هذا التقرير. ونود أن نشدد على الإسهام الهام للمدير العام في تحقيق الأهداف التي أرساها النظام الأساسي للوكالة وفي الحلول المناسبة التي اعتمدتها الجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي الآراء المعرب عنها بشأن هذا التقرير من جانب وفد أيرلندا وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي أن يدلي بالتعقيبات التالية بشأن بعض المسائل المحددة. أولا، وكما تعرف الجمعية، يشارك بلدي مشاركة نشطة في الجهود الجارية من أجل الاستخدام السلمي الأوسع للطاقة الذرية، وفي مساعي المجتمع العالمي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وهو الشرط المسبق الأساسي لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وثانيا، يشرفني أن أبلغ الجمعية أن بلدي دشن، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أول وحدة في محطة سيرنافودا لتوليد القوى النووية. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغت الوحدة المعايير المرسومة. ونود أن نشدد على أن أداء محطة توليد القوة النووية هذه يبرز تعاوننا المثمر جدا مع شركات من كندا وإيطاليا والولايات المتحدة، وكذلك المساعدة التقنية المشروطة المتلقاة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعي حكومة بلدي مسؤوليتها الجسيمة بالنسبة للأداء المأمون لمحطة توليد القوى النووية هذه. وتوخينا فعلا الخطوات الضرورية للحماية البيئية التي ينبغي أن تلازم هذا الأداء.

وثالثا، إننا نقدر برنامج المساعدة التقنية والتعاون الذي اضطلعت به الوكالة. وينبغي التأكيد على أن التعاون التقني هو مجال نشاط الوكالة الأوثق صلة مباشرة بالنسبة للعديد من أعضائها. وإننا نرحب، خصوصا، بالمبادرات التي اضطلعت بها الوكالة لتعزيز برنامج التعاون التقني وجعله أكثر فعالية وأوثق صلة بالتنمية المستدامة. وينبغي للتعاون التقني أن يركز على التحسينات في الإدارة، مثل التقييم المنهجي لمركز الأمان الإشعاعي في الدول الأعضاء وتخطيط أنشطة المتابعة المحددة بأطر زمنية. ويرى وفد بلدي أن اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمساعدة التقنية والتعاون ينبغي أن تتقدم بتوصيات ضرورية تتعلق بوسائل تحسين فعالية وكفاءة برنامج التعاون التقني.

ويعرب بلدي عن الأمل في الإبقاء مستقبلا على مستوى المساعدة التقنية من جانب الوكالة، بهدف تلبية الاحتياجات الماسة لتطوير برنامجها النووي. ويمكن لرومانيا من جانبها، أن تدعم برامج التعاون التي تضطلع بها الوكالة بتقديم المعرفة والخبرة المتوفرة لدى العديد من الخبراء الرومانيين الذين هم على استعداد للعمل في إطار الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعا، ومع أخذ الجوانب الرئيسية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لصالح تنمية بلدنا الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار، نود أن نؤكد مرة أخرى على أن بلدنا يؤيد إجراءات الوكالة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي في سياق تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

كما أننا مصممون على التعجيل بتنفيذ الإجراءات الواردة في البرنامج ٩٣ + ٢ بحسن نية. ونرى أيضا أن اعتماد بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقات الضمانات الشاملة سيكتسي أهمية كبرى بالنسبة لتعزيز نظام الوكالة للتحقق من المواد والمنشآت النووية، بالإضافة إلى البنود الأخرى ذات الصلة. ومن هذا المنظور، نتشاطر الرأي بأن هذا البروتوكول الإضافي المقترح الجديد يجب أن يكون وثيقة متوازنة، ومقبولة لجميع الأطراف. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الاعتماد العاجل لهذا الصك القانوني يمثل خطوة هامة جديدة صوب توطيد نظام عدم الانتشار النووي.

خامسا، يؤيد بلدي بقوة الإجراءات التي اتخذتها الوكالة لتحسين التشغيل المأمون للمفاعلات النووية وتخزين النفايات المشعة. ونود أن نثني على النشاط المكثف الذي قامت به الوكالة في هذا المجال، وكذلك في ميدان منع الاتجار غير المشروع في المواد النووية.

لقد وفرت الذكرى العاشرة لحادث تشرنوبيل المأساوي الفرصة لأن تستعرض الوكالة آثار ذلك الحادث والدروس التي تعلمناها منه. وترى حكومتي أن الوكالة يجب أن تتخذ خطوات هامة أخرى لمنع أحداث مماثلة في المستقبل، مع أخذ درس تشرنوبيل المأساوي بعين الاعتبار.

ونود أن نؤكد على أهمية التعاون والمشاركة الدوليين في مواجهة مشاغل الأمان النووي. ونرحب بالإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتعزيز النظم التنظيمية، بما فيها إنشاء حساب للأمان النووي. ونعتبر أيضا أنه من المناسب تنفيذ مشاريع تعاونية ثنائية في هذا الميدان.

وليس هناك شك في أن المسؤولية الأساسية عن الأمان النووي تقع على عاتق الحكومات الوطنية. وفي نفس الوقت، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة، وبعملها المستمر لتوطيد ثقافة عالمية للأمان النووي. ونقدر أن اتفاقية الأمان النووي تعتبر إنجازا رئيسيا للوكالة في هذا المضمار. فهذا الصك القانوني يلزم البلدان بمبادئ أساسية تغطي تنظيم محطات القوى النووية المدنية الأرضية وإدارتها وتشغيلها. ونأمل أن يصدق أكبر عدد ممكن من البلدان على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. وترى حكومتي أنه يجب بذل كل ما هو ممكن على الصعيدين الوطني والدولي ليس فحسب من أجل الحد من آثار الحوادث النووية، ولكن أيضا من أجل منعها بالكامل وضمان التشغيل المأمون لكل محطة للقوى النووية.

وفيما يتعلق بالتصرف في النفايات المشعة، تقدر حكومتي الجهود التي تبذل لصياغة مشروع اتفاقية تنص على مسؤوليات واضحة في هذا المجال من أجل تفادي المخاطر البيئية والعامة غير المقبولة، الآن وفي المستقبل. ومن الضروري إقامة نظام فعال للمسؤولية النووية، ينص على تعويض منصف وكاف للضحايا في حالة وقوع حادث نووي. وقد تحقق اتفاق عريض في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية عن الأضرار النووية، بشأن تنقيح اتفاقية فيينا، كما توصلت إلى استنتاجات هامة بشأن التمويل التكميلي. ونتشاطر بالكامل وجهة النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء الأخرى بأنه ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز النظام الدولي للمسؤولية النووية.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب مرة أخرى عن تأييد حكومتي الكامل لتعزيز برامج الوكالة وأنشطتها، كما ورد في مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

السيد تونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانس بليكس، على عرضه الشامل والواضح لتقرير الوكالة، الذي أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأنه.

أولا، وقبل كل شيء، ألاحظ بارتياح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد اعتمدتها

الجمعية العامة بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وأرحب باعتماد المعاهدة كخطوة تاريخية صـــوب نزع السلاح النووي. ويراودنا الأمل بأن تساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بخبرتها المتراكمة في ميدان الضمانات النووية، منظمة معاهدة الحظـــر الشامل للتجارب النووية، المقرر إقامتها في فيينـــا، في جهودها من أجل تنفيذ المعاهدة على نحو فعال.

وقد أحرز تقدم يقوم على أساس الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطيـــة ويتضمن هذا إبرام اتفاق في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية بين منظمة تنمية الطاقـــة لشبه الجزيرة الكورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن إمداد مشروع مفاعل الماء الخفيف. وقد أجرت تلك المنظمة ستة مسوح موقعية. وتناشد اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التقيد على نحو صارم بالإطار المتفق عليه، وتحثها بقوة على تنفيذ اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل من أجل تبديد مشاغل المجتمع الدولي. وما فتئت حكومتي تثني على المدير العـــام وموظفيـــه وتؤيدهم، لجهودهم المستمرة والمحايدة لتنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك جهودهم لرصد تجميد منشآت معينة، كما طلب مجلس الأمن.

وتدل التجارب التي مرت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الحاجة الى زيادة تعزيز نظام الضمانات لديها. ولقد بدأت الوكالة فعلا في معالجة هذه الحاجة، ولكن المهم بصفة خاصة أن تحسن قدرتها على الكشف عن أنشطة غير معلن عنها للتطوير النووي. وتؤيد اليابان برنامج "٩٣ + ٢" الذي يسعى الى صياغة تدابير لتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. وستواصل حكومتي، بهدف كفالة التنفيذ الكامل والمبكر لهذا البرنامج، الاضطلاع بدور نشط في عمل اللجنة وهي تعد صياغة بروتوكول نموذجي اضافي لاتفاق الضمانات الحالي.

وفيما يتعلق بالأمان النووي، فإن دخول اتفاقية الأمان النووي حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام هو بحق تطور تاريخي هام. وتأمل اليابان في أن تكفل هذه الاتفاقية تحقيق مستوى عال من الأمان في استخدام القوى النووية في جميع أنحاء العالم، وتناشد جميع الدول أن تصبح أطرافا فيها. وفي هذا الصدد، ستواصل اليابان الإسهام في التوصل الى اتفاق مبكر في المناقشات الجارية بشأن وضع اتفاقية لتوخي الأمان في التصرف في النفايات المشعة.

ومما له مغزاه أن زعماء الدول الصناعية السبع والاتحاد الروسي، في مؤتمر القمة للسلامة والأمن النوويين، وهو المؤتمر الذي انعقد في موسكو في نيسان/أبريل من هذا العام، لم يؤكدوا فحسب على المبادئ الرئيسية المتعلقة بأمان القوى النووية، بل أكدوا أيضا أهمية التعاون الدولي في ميدان الأمان النووي. وتحضر اليابان لعقد مؤتمر طوكيو للأمان النووي في آسيا، وذلك في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، باعتباره وسيلة للبناء على الانجازات التي حققها مؤتمر القمة في سياق المنطقة الآسيوية حيث تواصل البلدان إدخال محطات توليد القوى النووية.

وتعلق اليابان أهمية كبرى على أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني المتعدد الأطراف، وهي تسهم فيها بنشاط بالموارد البشرية والمالية على حد سواء. وستواصل تقديم ما تستطيعه من دعم بغية المساعدة في تطوير وتحسين الموارد البشرية، والمهارات، والتكنولوجيا في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أساسي وواســـع النطـــاق في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفي الحفاظ على نظام عدم الانتشار وتعزيزه. وأود أن أؤكـــد، في الختام، أن درجة نجـــاح الوكالة تعتمد في نهاية المطاف على دعم الدول الأعضاء الثابت لها. واليابان، من جهتها، عازمـــة على مواصلة بذل قصارى جهودها من أجل زيادة تطوير هذه المنظمة الهامة.

السيد دانيش - يـــازدي (جمهوريـــة إيـــران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشيد بالسيد بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه الغنـــي بالمعلومات، إن جهوده

وتفانيه الشخصيين، فضلا عن جهود أمانة الوكالة وتفانيها، سعيا لتحقيق أهدافها المتمثلة في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية في جميع أنحاء العالم، وفقا لنظامها الأساسي، كانت دوما محل تقدير بلدي.

لقد استعرض وفد بلدي التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٥. ويسرنا أن نرى أن الوكالة تواصل إحراز تقدم في الأهداف والمهام المنوطة بها. وأغتنم هذه الفرصة للتعليق على بعض المسائل المذكورة في التقرير.

أولا، فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني للوكالة، يؤكد وفد بلدي مجددا أهمية وجدوى هذا الجانب من مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والحاجة الى تعزيزه بطريقة فعالة. كما أن دور الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات مختلفة تمتد من الزراعة الى الطب، بحاجة الى عناية جميع أعضاء الوكالة وتأييدهم. وثمة حاجة الى أن تزيد الوكالة من تركيزها على تلبية متطلبات واحتياجات البلدان النامية في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، لا سيما في قطاع الطاقة. ونرى أن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات أخرى ينبغي ألا تؤثر تأثيرا ضارا على عمل برنامج التعاون التقني، وأن الموارد ينبغي توزيعها، بالتساوي بين مختلف برامج الوكالة.

وثانيا، يرحب وفد بلدي بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء، في المفاوضات الرامية الى تحقيق اتفاق على صياغة بروتوكول بشأن تعزيز نظام الضمانات. وإيران، بوصفها من الموقعين الأصليين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتمسك دائما بضمانات الوكالة، وتنتهج سياسة منفتحة وشفافة في هذا الصدد، وسنواصل دعم فعالية نظام الضمانات.

ونعتقد أن نظام الضمانات المعزز ينبغي أن ينهض بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر البروتوكول على البلدان التي أبرمت بالفعل اتفاقات شاملة للضمانات مع الوكالة. وينبغي للبرتوكول، بغية الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي وتحقيق أهدافه المعلنة، أن يكون بمثابة صك مستقل يعامل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على قدم المساواة. وينبغي إذن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بالبروتوكول على حد سواء.

وثالثا، فيما يتعلق بمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أود أن أذكر بأنه على الرغم من مرور ما يزيد على ٢٠ عاما من المناقشات والقرارات المتعلقة بالموضوع، لم تتفق بلدان الشرق الأوسط حتى الآن على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. ويعزى سبب هذا بالدرجة الأولى الى رفض اسرائيل - بدعم كامل من دول معينة - الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعتقد إيران أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم يتصف بأهمية قصوى، وهي من جهتها لن تدخر جهدا من أجل الترويج لهذه الفكرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. إن استمرار تشغيل مفاعلات نووية غير خاضعة للضمانات وغير سلمية في اسرائيل لهو مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي عموما ولمنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة. وما دامت الدول التي تدعم اسرائيل لا تتخلى عن موقفها المتمثل في ازدواجية المعايير، وتستمر في السياسة التي تخدمها ذاتيا والمتمثلة في تجاهل رفض اسرائيل الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة، سيظل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هدفا بعيد المنال. وبلدي الذي قدم في عام ١٩٧٤ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على استعداد لتأييد أي خطة حقيقية وعملية لتحقيقها.

ويلاحظ وفد بلدي التطورات في المناقشات المتعلقة بتنقيح المادة السادسة من نظام الوكالة الأساسي. فالواقع أن بعض المناطق لا تتمتع بتمثيل كاف في جهاز الوكالة الرئيسي لصنع القرار. وقد نوقشت هذه المسألة في الوكالة على مدى السنوات العشرين الماضية دون أي نتيجة ملموسة. وفي ضوء

الحقائق السياسية في العالم وزيادة عدد الدول الأعضاء في الوكالة الى ثلاثة أمثال، نأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة بحلول الدورة القادمة للمؤتمر العام للوكالة.

أما بالنسبة لتصنيف الدول الأعضاء في مجموعات إقليمية، نعتقد اعتقادا راسخا أن وضع الدول الأعضاء في مجموعات ينبغي أن يتفق مع عزمها على تحقيق تقدم مستمر في عمل الوكالة، ولا ينبغي أن يكون نوعا من السياسة الأنانية التي تنتهجها بعض الدول الأعضاء دون إيلاء الاعتبار الواجب للحقائق السياسية في المناطق. وفي حين ندعم حق كل دولة في أن تكون ممثلة في مجلس محافظي الوكالة، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك لا ينبغي أن تمثل أي منطقة ما دامت البلدان الواقعة في تلك المنطقة لا توافق على عضويتها في المنطقة وتمثيلها لها. وعلاوة على هذا ينبغي أن يكون للدول الأعضاء في كل منطقة القرار النهائي بشأن قبول أي عضو جديد في المجموعة. ذلك أنها قضية لا يمكن فرضها على المناطق.

والمسألة الأخيرة التي أود إثارتها تتصل بإصرار بعض الدول دون مبرر على أن تقيّم بمفردها أنشطة أعضاء آخرين في الوكالة أو تشهد بصحتها. ووفقا لما أعيد التأكيد عليه في إعلان مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، تظل الوكالة السلطة المختصة بالتحقق والتأكد من وفاء الدول الأطراف في المعاهدة بالتزاماتها، ومن عدم القيام بأي شيء يقوض من سلطة الوكالة في هذا الصدد. ويعارض وفد بلدي الاستخدام المستمر لآليات انفرادية لتقييم أنشطة بعض الدول الأعضاء أو إجازتها أو الشهادة بصحتها، حيث أن هذه الآليات لا تتفق ونص وروح المعاهدة ومبدأي مساواة الدول في السيادة وعدم التدخل، كما أنها تقوض سلطة الوكالة.

اختتم كلمتي بتكرار الإعراب عن تأييدنا للسيد بليكس وللوكالة في تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إعلان

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بإعلان يتعلق بالبند ٢١ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، الذي من المقرر أن تنظره الجمعية العامة يوم الثلاثاء الموافق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد طلب رئيس الجمعية العامة من سعادة السيد إرنست سوتشاريبا الممثل الدائم للنمسا، الذي نسق باقتدار كبير المشاورات غير الرسمية خلال الدورة الخمسين بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، أن يساعده في نفس الاختصاص في هذه الدورة، وقد تكرم السفير سوتشاريبا بالقبول.

وأرجو من الوفود التي تعتزم تقديم مشاريع قرارات تحت البند ٢١ من جدول الأعمال أن تفعل ذلك في أبكر وقت ممكن من أجل أن تتيح الوقت للمفاوضات، إذا لزم الأمر، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء أن موعد الجلسة الأولى للمشاورات غير الرسمية سيُعلن في اليومية.

برنامج العمل

يشغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن برنامج العمل لما تبقى من شهر تشرين الأول/أكتوبر وشهر تشرين الثاني/نوفمبر قد صدر هذا الصباح بوصفه الوثيقة A/INF/51/3/Rev.1/Add.1. وقائمة المتكلمين لكل بند من البنود المدرجة في تلك الوثيقة مفتوحة الآن. وسأقوم في الوقت المناسب بالإعلان عن مواعيد نظر البنود الأخرى في جدول الأعمال، وسأحيط الجمعية علما بأية إضافات أو تعديلات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥